



Spatial and institutional  
frameworks: citizens, the  
state and civil society

**الأطر المكانية والمؤسسية:  
المواطنون والدولة والمجتمع المدني**  
المحاضرة الخامسة باعتماد كتاب جغرافية الحضار الاجتماعية  
لمؤلفة نوكرس وبنج

ترجمة بتصرف  
أ.د. مضر خليل عمر

- ما الطرق التي تتأثر بها الهياكل القانونية والحكومية والسياسية للمدن ؟
- ما هي عواقب تجزئة العاصمة ؟
- ما هي الطرق التي يؤثر بها الهيكل المؤسسي للمدن على مسار الديمقراطية ؟
- كيف يتم توزيع السلطة في المدن ؟

هذه بعض من الأساسية لجذلية المكان الاجتماعية : الهياكل الاجتماعية والقانونية والسياسية المحيطة بالمواطن وديمقراطية المجتمع المدني سيتم التعرف عليها في هذه المحاضرة . إن الأنماط المادية والاجتماعية والاقتصادية الموصوفة سابقا جميعها من نتائج عمليات معقدة ومتداخلة جراء تشابك الظواهر الاجتماعية في فضاء المكان . فقد كان المنطق الاجتماعي-المكاني للرأسمالية الصناعية ينص على أنه يجب إعادة هيكلة المجتمعات التقليدية بالكامل . وكان لا بد من توحيد الممارسات المحلية وغير الرسمية وتصنيفها بشكل متزايد من أجل الحفاظ على النطاق الاقتصادي والسياسي المتغير وغير المسبوق للهياكل الاجتماعية للنظام الحضري والصناعي . ففي صميم هذه العملية جاء تحول المؤسسات العامة ونموها لتكون قادرة على تسهيل الاقتصاد السياسي الجديد وتنظيمه . وكان هذا هو وقت إنشاء العديد من الدول القومية الجديدة وفيه أعيد تشكيل معظم الدول القديمة بمؤسسات حديثة للحكم وللديمقراطية .

لم تظهر هذه المؤسسات ببساطة مستقلة ذاتيا ، بل من خلال تدفق التغييرات و تتابعها في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر . فالمجال العام قد جاء لتغليب عوالم الحياة الخاصة ويستمد سبب وجوده من الاحتياجات (والمطالب) المتغيرة للمواطنين . فطبقا لمنظور الاجتماعي يورغن هابرماس ، يمكن عد المجال العام والمواطنين الذين يملأونه واحدة من أربع فئات أساسية من سمات التنظيم الاجتماعي للمجتمعات الحديثة . وقد ابتعد معنى المجتمع المدني بمرور الوقت ، من مفهوم يشمل جميع العناصر الرئيسية للمجتمع خارج الحكومة . ويشير هابرماس إلى أن ظهور هذه الفئات يتطلب العمل من خلال علاقة راسخة بين الجمهور ، وأن هذه العلاقة تعتمد في معظم الحالات على الاعتراف بثلاثة مجموعات من الحقوق المشتركة :-

- ١ - المتعلقة بالنقاش العام ، النقدي العقلاني (حرية التعبير والرأي ، حرية الصحافة ، حرية التجمع وتكوين الجمعيات ، إلخ) ؛

٢ - المتعلقة بالحريات الفردية ، "المستندة إلى الأسرة الزوجية الأبوية" (الحرية الشخصية ، حرمة المنزل ، إلخ) ؛

٣ - المتعلقة بمعاملات الملكية الخاصة في مجال المجتمع المدني (المساواة أمام القانون ، حماية الملكية الخاصة ، إلخ).

تحدد الطريقة التي يتم بها التعبير عن هذه الحقوق ودعمها في مناطق معينة ، من بين أمور أخرى ، طبيعة الوصول إلى السلطة الاقتصادية والسياسية والشرعية الاجتماعية والثقافية . ويترتب على ذلك قضايا الجنسية والمدونات القانونية والأدوار التي يطالب بها (أو تعطى إلى) الحكومات الحضرية ولها علاقة كبيرة بوضوح جدلية المكان الاجتماعية . لقد كان استثناء الأقليات العرقية والأثنية عموماً أكثر وضوحاً ، لا سيما في أمريكا ما قبل الحرب الأهلية ، حيث تمثل عبودية السود نقيضاً للمواطنة ذاتها . إن العنصرية المتأصلة في المجتمع تحد بشكل علني من مشاركة السكان بالحقوق الكاملة للمواطنة في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، الى ان تم تشريع الحقوق المدنية في أواخر ستينيات القرن الماضي . وفي أوروبا ، كان التركيز العنصري على اليهود والنجر حتى بعد الحرب العالمية الثانية ، عندما جلبت الهجرة أعداداً كبيرة من الآسيويين والأفارقة إلى مدن بريطانيا وفرنسا وألمانيا . وبالإضافة إلى القيود العلنية والرسمية المفروضة على هؤلاء المهاجرين من حيث الحقوق المدنية والسياسية للمواطنة ، أدى التمييز المنهجي إلى تقييد حقوقهم الاجتماعية في المواطنة .

### القانون والمجتمع المدني

يعمل القانون كحلقة وصل مهمة بين المجالين العام والخاص ، وبين الدولة والاقتصاد . ولكونه عنصراً رئيسياً في جدلية المكان الاجتماعية ، يجب أن يُنظر إليه كونه منتجاً للقوى الاجتماعية والمكانية وكوكيل للتكوين الاجتماعي وتكاثره . وللقانون عدة عناصر محددة في هذا السياق ، يتم صياغتها (عادة بطرق مجردة وعامة للغاية) من قبل الهيئات التشريعية المنتخبة والتي بدورها تعتمد على مفاهيم المواطنين حول العدالة والإنصاف ، إلخ . ويتم تطبيقها لاحقاً في أماكن وظروفاً محددة من قبل مجموعات متنوعة من الوكالات (مثل الشرطة ، الأخصائيين الاجتماعيين ، وسلطات الإسكان ، وما إلى ذلك) الذين يتم تفويضهم المسؤولية من قبل الدولة . وحيثما تبرز مشاكل ونزاعات فيما يتعلق بالمعنى المحدد للقانون ، حينها يتم تفسيره من خلال آليات أخرى للمجتمع المدني ، وخاصة المحاكم .

لقد أصبح من المسلم به أن كل عنصر من هذه العناصر له بعده الجغرافي العميق حيث أنه ينطوي على تداخل المكان مع السلطة . ومن بين أفضل الأمثلة الموثقة للتداخل بين القانون والمجتمع المدني وجغرافية الحضر هي قرارات المحكمة العليا الأمريكية في القضايا التي تنطوي على حقوق التصويت ، والمواطنة ، الأبوة والعنصرية على عكس التسلسلات الهرمية للحقوق والامتيازات الحديثة المرتبطة بمفهوم ولاء الرعايا للملك ، فإن المواطنة تنطوي على عقلانية مصحوبة بالتزامات متبادلة . فالمواطنة التي ظهرت مع بداية الحداثة كانت مرتبطة بالحدود الإقليمية للدول القومية الجديدة والمعاد تشكيلها وليس للسلطة الإلهية للنبل . فكان ذلك هو الأساس الذي تم من خلاله دمج الحقوق السياسية والمدنية في الدساتير الوطنية . وفي وقت لاحق ، وضعت معظم البلدان المتقدمة اقتصادياً نموذجاً مثالياً للمواطنة إذ احتضنت الحقوق الاجتماعية والسياسية والمدنية - الحق في مستوى أدنى من الأمن الشخصي والرفاه الاقتصادي ، على سبيل المثال .

أثارت عملية بناء الفكرة الحديثة للمواطنة حتماً نقاشاً حول من هو المواطن ، خاصة في بلدان مثل أستراليا والولايات المتحدة ، والتي استمدت قوتها الديمغرافية والاقتصادية على أساس الهجرة إليها . والنتيجة هي أن البناء الاجتماعي للمواطنة قد تم من خلال التحيزات والممارسات الثقافية المتأصلة . وباختصار ، وجدت العنصرية طريقها إلى مفاهيم المواطنة ومن هناك إلى العلاقة بين المجال العام والحياة الخاصة وفي صميم جدلية المكان الاجتماعية التي تم من خلالها

تشكيل المدن المعاصرة . في الحالة الأولى ، بالطبع ، كانت الجنسية متاحة فقط للذكور البيض الذين يملكون الممتلكات . ويمكن تتبع استبعاد النساء ، إلى حد كبير ، إلى السلطة الأبوية المتأصلة في الثقافة الغربية : على وجه الخصوص ، إلى افتراضات معينة حول الأدوار الاجتماعية للرجال والنساء . والافتراضات الأساسية هي:

- (١) أن هيمنة الزوج على الزوجة هو من قوانين الطبيعة ؛
- (٢) أن الرجل بطبيعته أكثر ملاءمة للسعي للحياة الاقتصادية والعامّة بينما المرأة بطبيعتها أكثر ملاءمة لأنشطة التنشئة في المجال المنزلي .

استمرت فكرة "الرجل العام" (التي كانت نتيجة الطبيعة مقابل "المرأة خاصة") حتى بعد تمديد الامتياز ليشمل النساء وما زال بالفعل قائماً ، بعد فترة طويلة من "تحرير المرأة" في الستينيات ، والغاء التمييز العنصري في المدارس والسكن المتاح للجميع واستخدام الأراضي على سبيل المثال لا الحصر والفصل بين المدارس غير الدستوري ، التي حكمت تلك العهود المقيدة عنصرياً على مبيعات العقارات غير القانونية ، التي أقرت حق البلديات في استخدام الأراضي في المنطقة من أجل حماية المصلحة العامة والغاء مرسوم تقسيم المناطق الاستثنائي .

من خلال هذه الحالات ، يتم تعيين القيم الاجتماعية والأحكام الأخلاقية الخاصة على المشهد الحضري في حين يتم تحويل الآخرين أو القضاء عليهم . هذا ، بطبيعة الحال ، ليس واضحاً بأي حال من الأحوال . وبصرف النظر عن أي شيء آخر ، فإن الصياغة والتطبيق والتفسير للقانون لا يحدث على المستوى الوطني فحسب ، بل أيضاً على مستوى البلدية (أو "الولاية المحلية") ، مما يجعله إطاراً معقداً ومتناقضاً في بعض الأحيان للفراغات القانونية التي يتم فرضها على المساحات الاجتماعية للمدينة . وفي الوقت نفسه ، يقدم التطور المستمر وإعادة تنظيم المجتمع عناصراً للتغيير التي تعدل بشكل تراكمي المجتمع المدني نفسه ، وتغير العلاقات بين المركزي والمحلي ، وإثارة تحديات جديدة للقانون والحكم الحضري .

### الطبيعة المتغيرة للحكم الحضري

مع تحول القاعدة الاقتصادية للمدن ، تغيرت ثروات المجموعات المختلفة ، وأثارت للمدن نفسها مشاكلًا وتحديات جديدة ، وجذبت للحكومة الحضرية أنواعاً مختلفة من الناس لديهم دوافع وأهدافاً مختلفة . إن روح وتوجهات الحكومة الحضرية ، التي تعكس هذه التغييرات ، قد وفرت بدورها العامل المحفز لمزيد من التغييرات في طبيعة التنمية الحضرية واتجاهها . اليوم ، اتسع نطاق الإدارة الحضرية إلى الحد الذي أصبح فيه يشمل تنظيم وتوفير جميع أنواع السلع والخدمات ، من الطرق وقنوات التصريف والعواصف وضاءة الشوارع ، وإمدادات المياه وأنظمة الصرف الصحي لتنفيذ القانون ، والوقاية من الحرائق وتوفير المدارس والعيادات وأنظمة النقل والإسكان . كل هذه الأنشطة لها تأثيرها المباشر والأساسي في الغالب على الجغرافيا الاجتماعية وكذلك على التشكل المادي للمدن . وعلاوة على ذلك ، فإن السلطة الاقتصادية والتشريعية للسلطات المحلية الحديثة جعلها عاملاً فعالاً في صب وإعادة صياغة البيئة الحضرية . بشكل عام ، من المفيد التمييز بين المراحل الخمس الرئيسية في تطور الإدارة الحضرية :-

١- المرحلة الأولى ، التي يعود تاريخها إلى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، حيث كانت مرحلة من أشكال الحكومة الافتراضية ، تقوم على مبدأ النفعية . استندت فلسفة دعه يفعل دعه يمر laissez-faire هذه إلى افتراض أن أقصى فائدة عامة ستنشأ من قوى السوق غير المقيدة : موقف اقتصادي ليبرالي كلاسيكي . في الممارسة العملية ، تولى الأوليغارشية من التجار والأرستقراطيين رئاسة الشؤون الحضرية ، لكنهم لم يفعلوا سوى القليل لتعديل النمو العضوي للمدن .

٢ - المرحلة الثانية ، التي امتدت بين عامي ١٨٥٠ و ١٩١٠ ، إدخال "الاشتراكية البلدية" من قبل القادة والمصلحين الاجتماعيين استجابة للأوبئة والاضطراب الحضري والازدحام في المدينة الفيكتورية . اعتمد القانون والحكم الحضري في هذه الفترة على روح قوية من الخدمة

العامة والأبوة ، وكانت النتيجة مجموعة واسعة من الإصلاحات الليبرالية . وفي الوقت نفسه ، سهلت القوة المتزايدة والمسؤولية لدى أصحاب المناصب السياسية التطور الواسع للفساد في الشؤون الحضرية .

٣ - المرحلة الثالثة ، بين عامي ١٩١٠ و ١٩٤٠ ، وقع - الكساد الاقتصادي - الذي أدى إلى تأجيل الرأي العام لصالح الدور البلدي الدائم والأكثر جوهرية في تشكيل العديد من جوانب الحياة الاجتماعية والرفاه الاجتماعي . إن إخفاقات السوق التي أشعلت الكساد قوضت شرعية الليبرالية الكلاسيكية ، وأدت إلى كسوفها من قبل ليبرالية المساواة التي اعتمدت على الدولة لإدارة التنمية الاقتصادية وتخفيف الآثار الجانبية غير المرغوب فيها من رأسمالية السوق الحرة . حيث وسعت المدن في كل مكان أنشطتها في مجالات الصحة والرعاية والسكن والتعليم والأمن والترفيه . وفي الوقت نفسه ، حدث تحول في تكوين وطبيعة مجالس المدن . ففي بريطانيا ، أدى تراجع تصنيف الصناعة بنسبة ٧٥ ٪ بموجب قانون الحكم المحلي (١٩٢٩) وسياسة الحماية الصناعية التي تتبعها الحكومة المركزية في ثلاثينيات القرن الماضي إلى إزالة الحافز للمشاركة عند العديد من رجال الأعمال . في المقابل ، كانت فكرة قوية في التحول الأيديولوجي من الليبرالية الكلاسيكية إلى الليبرالية المتساوية في الثلاثينيات من القرن العشرين ، أصبحت فكرة إخفاقات الحكومات فكرة قوية في تقويض الليبرالية المتساوية (وخاصة دولة الرفاه الكينزية) في منتصف إلى أواخر السبعينيات . كانت الحكومات غير فعالة ومنتفخة بالبيروقراطية والتنظيم المفرط الذي يخنق التنمية الاقتصادية ، ويلتزم بالسياسات الاجتماعية والبيئية التي تشكل عائقاً أمام القدرة التنافسية الدولية .

ونتيجة لذلك ، تحطمت الليبرالية المتساوية بالليبرالية الجديدة ، وهي عودة انتقائية لأفكار الليبرالية الكلاسيكية . في المملكة المتحدة والولايات المتحدة ، قامت إدارات تانتشر وريغان في الثمانينات بتفكيك الكثير من مؤسسات دولة الرفاه الكينزية المعنية ، وصناعة غير مقيدة (بما في ذلك قطاع التمويل العقاري وقطاع العقارات في الولايات المتحدة) ، وبشرت بعصر التعاون بين العام و الخاص في الصناعة والتنمية الاقتصادية ، وأعيد تنشيط الأفكار التحررية حول أولوية حقوق الملكية الخاصة . وعلى مستوى أكثر عمومية ، جادل عالم الاجتماع أولريش بيك بأن الشركات العابرة للحدود والقومية والعالمية المرتبطة بالهولمة هي جلب "للحادثة الثانية" - وإعادة تأكيد لعمليات الهيكلية للحادثة التي تتعارض مع الرأسمالية المدارة والحادثة المخطط لها في القرن العشرين . وهذا يعني تفكيك وإعادة بناء العديد من مؤسسات الحكم . تشير آراء بيك إلى أن العديد من الأفكار والمؤسسات التي تعود أصولها إلى تحديث المجتمعات والدول القومية في القرن التاسع عشر هي "فئات غيبوبة" ، وهي ميتة في العصر الحالي . وفقاً لبيك ، تجسد فئات Zombie آفاق القرن التاسع عشر من الخبرة ، آفاق الحادثة الأولى . ولأن هذه الآفاق غير الملائمة ، المقطوعة إلى فئات مسبقة وتحليلية ، ما زالت تصوغ تصوراتنا ، فإنها تعمي لنا عن التجربة الحقيقية والغموض في الحادثة الثانية .

ومن الليبرالية الجديدة جاء صعود عقائد السوق الحرة لليبرالية الجديدة التي كانت عملية دائرية وتراكمية . زيادة الضرائب (لتمويل الإنفاق على الضحايا ، وجد أعضاء من الطبقة العاملة والمتوسطة الدنيا مبررات جديدة لوجودهم في المجلس : التحدث عن العدد المتزايد في المدينة من المسؤولين بأجر والموظفين ذوي الياقات الزرقاء . أدت هذه التطورات إلى الاستبدال من رجال الأعمال الأبوية والقادة الاجتماعيين من قبل "الأشخاص العاميين" المستمدة من طيف اجتماعي أوسع بالإضافة إلى ذلك ، تم تثبيت ممثلي الطبقة العاملة في مجالس المدن من خلال وكالة حزب العمال ، وسرعان ما أصبحت السياسة الحزبية جانباً جديداً مهماً للحكم الحضري .

٤- المرحلة الرابعة ، بين عامي ١٩٤٠ و ١٩٧٥ ، أدت الأدوار العديدة للحكومة الحضرية إلى إنشاء بيروقراطيات كبيرة منفصلة رأسياً عن المسؤولين المحترفين الموجودين في إدارة المدينة وبيئتها . جاء السياسي المحترف والحزبي ليحكم كأنه ثنائياً ، توازن القوى بين الاثنين يغير من وظيفة إلى وظيفة ومن مدينة إلى مدينة . ولكن بحلول هذا الوقت ، برزت مفارقة عميقة بوضوح

لمواجهة جميع المعنيين بالشؤون الحضرية . كانت المفارقة ، انه على الرغم من أن التمدن كان الأداة التي تحتاجها الرأسمالية من أجل تنظيم السلع والعمل بكفاءة ، إلا أنه خلق ظروفًا خطيرة تمكن الخاسرون والمستغلون من تنظيم أنفسهم وتوحيدها فيه .

أصبحت الحوكمة والإدارة الحضرية ، التي تواجه هذا التناقض ، مخلوقات هجينة ، مكرسة من ناحية للإصلاح الإنساني والديمقراطي ، ولكنها مكلفة من جهة أخرى بإدارة المدن وفقاً لنوع معين من التنظيم الاقتصادي والاجتماعي . أدت مطالب هذه المهمة إلى تصاعد في عددا الموظفين الفنيين العاملين لمساعدة المستشارين في صنع القرار . وفي الوقت نفسه ، انخفضت القوة الفعالة للمستشارين في صياغة مبادرات السياسة . ومع زيادة التعقيدات الفنية للتمويل البلدي والصحة العامة والإدارة التعليمية وتخطيط المدن ، أصبح المستشارون أكثر فاعلية اعتماداً على خبرة الموظفين الفنيين وموظفيهم . وبالتالي ، أصبحت معظم المدن تعتمد بشكل دائم على البيروقراطيات الكبيرة التي يعمل بها متخصصون .

٥ - المرحلة الأخيرة ، من منتصف سبعينات القرن الماضي ، الليبرالية الجديدة . مثلما كانت فكرة إخفاقات السوق تتمثل في إزالة التصنيع والبطالة وتجديد المدينة الداخلية ، ساهم التراجع في الاستياء بين القطاعات الأكثر ثراءً من عامة دافعي الضرائب ، الذين كانوا محاصرين في ثقافة مادية دائمة التزايد ويريدون المزيد من الدخل المتاح للاستهلاك الخاص بهم . مع الضغط على الإنفاق العام ، تدهورت جودة الخدمات العامة والسلع العامة والبنية التحتية المادية ، مما زاد بدوره من الضغط على أولئك الذين يملكون المال لإنفاقه بشكل خاص . قلق الناس من التحاق أطفالهم بالمدارس "الجيدة" زاد الطلب على السكن في تطورات راقية مع مدارسهم قبل المدرسية والمدارس الابتدائية . بدأت أعداداً متزايدة من الناس في شراء أنظمة أمنية خاصة بها ، وتسجيل أطفالهم في دروس وأنشطة خاصة خارج المناهج الدراسية ، وقضاء بعض الوقت في مراكز التسوق بدلاً من الملعب المحلي . انها فقط الطبيعة البشرية أن الناس يميل للدفع مقابل الخدمات الخاصة إلى الاستياء من دفع مقابل الخدمات العامة التي يشعرون أنهم لم يعودوا بحاجة إليها . استياءً من استمرار الإنفاق على برامج إعادة التوزيع اجتماعياً وجغرافياً ، بدأوا يدعمون وجهة نظر بعض خبراء السياسة والسياسيين الذين كانوا يطالبون بـ "المعادلة المالية" - حيث يحصل الأشخاص والشركات على "ما يدفعون مقابلته" . لقد تم تشويه مفهوم الصالح العام بنفس فرشاة الكينزية ، حيث تم تحديد الحكومة نفسها على أنها المشكلة وليست الحل . لعبت العولمة أيضاً دوراً : السياسات الاقتصادية الكينزية حيث أصبحت برامج إعادة التوزيع عائقاً أمام القدرة التنافسية الدولية ، فأصبحت "مرونة" سوق العمل هي الحكمة التقليدية الجديدة .

في الولايات المتحدة ، وبفضل تكوين وديناميات السياسة الجمهورية في الثمانينيات والتسعينيات ، أصبحت هذه الأصولية الاقتصادية مرتبطة ارتباطاً لا يفصل عن النزعة المحافظة الأخلاقية الاجتماعية ، مما أدى إلى مزيج غريب من المحافظين والليبرالية التي أصبحت السمة المميزة لأميركا جورج بوش . بحلول منتصف التسعينيات ، أصبحت الليبرالية الجديدة هي الحكمة الاقتصادية التقليدية ، حتى بين الديمقراطيين الرئيسيين . كما أشار جيمي بيك وآدم تيكيل وآخرون ، كان هذا جزء من عملية مستمرة للتغيير السياسي والاقتصادي ، وليس مجرد مجموعة من نتائج سياسية . وقد وصف بيك العملية من حيث الجمع بين "التراجع" الليبرالية الجديدة و "التدريجي" النيوليبرالية ، استرجاع النيوليبرالية يعني إلغاء الضوابط المالية والصناعية ، وزوال برامج الإسكان العام ، وخصخصة المساحة العامة ، والتخفيضات في برامج الرفاه الاجتماعي لإعادة التوزيع مثل قسائم الطعام ، وإسقاط العديد من الأدوار التقليدية للحكومات الفيدرالية والمحلية كوسطاء والمنظمين ، وفرض قيوداً على السلطة وتأثير المؤسسات العامة مثل النقابات العمالية ووكالات التخطيط ، والحد من الاستثمار في البنية التحتية المادية للطرق والجسور والمرافق العامة . بدء النيوليبرالية كان يعني تشريعات "الحق في العمل" ، وإقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص ، وتطوير متطلبات العمل ، وتأكيد حقوق الملكية الخاصة ، وتشجيع التحسين داخل المدينة ، وإنشاء مناطق التجارة الحرة ، ومشاريع

المناطق وغيرها من المساحات المحررة ، وتأكيد مبدأ "الاستخدام الأفضل والأفضل" لقرارات تخطيط استخدام الأراضي ، وتسعير الخدمة العامة ، والمنافسة التعليمية ، وخصخصة الخدمات الحكومية ، واكتمال التعاقد على الخدمات في أجزاء من الولايات المتحدة بحيث تعمل البلديات الصغيرة مع عدد قليل من الموظفين بدوام كامل . يعمل في ويستون بولاية فلوريدا - التي يبلغ عدد سكانها حوالي ٧٠,٠٠٠ شخص - ثلاثة موظفين فقط ، في حين أن ساندي سبرينجز ، جورجيا ، وهي مدينة مزدهرة يبلغ عدد سكانها أكثر من ٨٠ ألف نسمة ، بها أربعة موظفين حكوميين فقط لا يشاركون في السلامة العامة . باستثناء الشرطة والمطافي ، تم تقريباً كل وظيفة حكومية . وفي الوقت نفسه ، مع ترسيخ الليبرالية الجديدة باعتبارها "الفطرة السليمة" الإيديولوجية ، فقد كانت خطوة قصيرة لما أسماه نيل سميث بالانتقام : استعادة المساحات الحضرية من خلال تهجير واستبعاد المشردين وذوي الدخل المنخفض من خلال القوة القانونية والشرطية القسرية في القضية من "مناخ عمل جيد" . كان التأثير الصافي هو "تفريغ" قدرة الحكومات المركزية مع إجبار حكومات البلديات على الانخراط في ريادة الأعمال المدنية في السعي وراء الوظائف والإيرادات ؛ مؤيدا للأعمال بشكل متزايد من حيث نفقاتهم ؛ وموجهة بشكل متزايد إلى نوع من التخطيط الذي يقي قيم الممتلكات عالية . وقد عزز هذا المضاربة

والنهج التدريجي لإدارة المدن ، مع التركيز بقدر كبير على مشاريع المجموعة ، مثل مراكز التسوق في وسط المدينة ، وأسواق المهرجانات ، ومراكز المؤتمرات والمعارض ، وما إلى ذلك ، التي ينظر إليها على أنها تتمتع بأكثر قدر من القدرة على تعزيز قيم الممتلكات (وبالتالي تنشيط القاعدة الضريبية المحلية) وتوليد دوران مبيعات التجزئة ونمو العمالة . يقترح برينر وتيودور أن الهدف الضمني المتمثل في التحرر الليبرالي الجديد على نطاق المدن الكبرى هو "حشد مساحة المدينة كمنطقة للنمو الاقتصادي الموجه نحو السوق وللممارسات الاستهلاكية للنخبة" . في الواقع ، دافع أنصار السياسات الليبرالية الجديدة عن الأسواق الحرة باعتبارها الشرط المثالي ليس فقط للتنظيم الاقتصادي ، ولكن أيضاً للحياة السياسية والاجتماعية .

لقد ولدت الأسواق الحرة علاقات غير متكافئة بين الأماكن والمناطق ، وكانت النتيجة الحتمية هي تكثيف عدم المساواة الاقتصادية على كل نطاق ، من الحي إلى الدولة القومية . في الفراغ الذي خلفه تراجع الدولة المحلية ، فإن التطوع له أصبح وسيلة رئيسية لتوفير احتياجات المعوزين ، بينما في المجتمعات الأكثر ثراءً ، انتشرت أشكالاً مختلفة من الحكومات "الخفية" ، "الخاصة" ، مثل جمعيات مالكي المنازل .

يشير النقاد إلى حقيقة أن السياسات المحلية للاستدامة الحضرية كانت غير مكتملة ومحدودة النطاق ، لأن السلطات المحلية في شكلها الحالي تفنقر إلى القدرة على التأثير في العديد من المجالات التي تؤثر على البيئة الحضرية . بالإضافة إلى ذلك ، من المزمع تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ من خلال مفهوم التبعية - نقل القرار إلى المستوى الأنسب . ومع ذلك ، فإن هذا يثير مسألة ما هو المستوى الأنسب لاتخاذ القرارات ؛ تتطلب السياسات المستدامة التمكين على المستوى المحلي والمشاركة الديمقراطية ، لكنها تحتاج أيضاً إلى التنسيق المركزي عبر الحدود الإدارية .

التنظيم الجيوسياسي للمناطق الحضرية هو عنصر مهم في جدلية المكان الاجتماعية . فالمناطق القانونية هي مناطق جغرافية على النحو المنصوص عليه في القانون (أي بسلطات قانونية ، كما هو الحال في المناطق السياسية والإدارية) ويمكن عدّها إطاراً للنتيجة والإطار المستمر لجدلية المكان الاجتماعية . في هذا القسم ، ندرس تطور المساحات القانونية على مستوى المدن الداخلية وناقش بعض الآثار الرئيسية للطريقة التي تم بها تقسيم الفضاء الحضري لأغراض سياسية وإدارية .

### تجزئة العاصمة وأثارها المكانية

تتميز المناطق الحضرية الحديثة بالتقسيم المعقد للمساحة إلى ولايات حكومية محلية متعددة الأغراض وتشكيلة واسعة من المناطق الإدارية الخاصة المسؤولة عن الوظائف الفردية

مثل توفير المدارس والمستشفيات والمياه ومرافق الصرف الصحي (وبالتالي مصطلح التقسيم القضائي). هذا التعقيد هو الأكبر في أستراليا وأمريكا الشمالية ، حيث تكون سياقات الحكم الذاتي المحلي أقوى ، وتصل إلى ذروتها في الولايات المتحدة ، حيث يوجد في كل منطقة حضرية أكبر المئات من الولايات القضائية المنفصلة . في حين لم تصل إلى هذه المستويات من التعقيد ، يمكن العثور على نفس الظاهرة في أوروبا . في بريطانيا ، على سبيل المثال ، حكومة السياسة الخضراء على عكس هذه الدوافع النيوليبرالية ، ربما يكون من الممكن رؤية مرحلة ناشئة من الحكم المحلي تتركز حول قضايا الاستدامة الاقتصادية . هذا يعود الى قلق الجمهور المتزايد بشأن القضايا البيئية وقمة ريو للأرض عام ١٩٩٢ التي أنتجت جدول أعمال القرن ٢١ ، وهو إطار للتنمية العالمية المستدامة .

تلا ذلك مؤتمر المونل الثاني ، وهو مؤتمر عُقد في اسطنبول عام ١٩٩٦ ، ناقش أبرز قضايا المدن والاستدامة ؛ ومؤخرا ، بسبب المخاوف الواسعة النطاق بشأن آثار تغير المناخ العالمي . في المملكة المتحدة ، على سبيل المثال ، على الرغم من أن السلطات المحلية قد خُفّضت سلطاتها في مجالات خدمات المياه والنقل ، تفويضًا بسبب التعاقد الخارجي للخدمات على القطاع الخاص ، فقد اضطلعت بدور متزايد في السلع والخدمات العامة . ليس أقل هذه المشاكل هو الارتباك الهائل الناتج عن التداخل الوظيفي والمكاني لمختلف الولايات القضائية . يؤدي اتخاذ القرارات اللامركزية إلى نمو البيروقراطيات الباهظة الثمن ، وازدواجية الخدمات والسعي إلى سياسات متضاربة . بطبيعة الحال ، ليست كل الخدمات العامة تتطلب تنظيمًا على مستوى العاصمة : بعض المشكلات الحضرية ذات طبيعة محلية بحتة . لكن لا للعديد من الخدمات - مثل توفير المياه والتخطيط والنقل والرعاية الصحية والإسكان والرفاهية الاجتماعية - تجعل وفورات الحجم من الوحدات الكبيرة ذات الكثافة السكانية الكبيرة قاعدة أكثر فاعلية وإنصافاً .

أدت سياسة الحكومة ذات الأغراض العامة في الولايات المتحدة أيضًا إلى قمع الصراع السياسي بين الفئات الاجتماعية : يمكن للمجموعات الاجتماعية أن تواجه بعضها البعض عندما تكون في نفس الساحة السياسية ، ولكن يتم تقليل هذا الاحتمال عندما يتم فصلهم إلى ساحات مختلفة . يعني هذا التخريب للديمقراطية بدوره أن سياسات المجتمع تميل إلى أن تكون منخفضة المستوى ، في حين أن سياسات المنطقة الحضرية بأكملها غالباً ما تكون ملحوظة لغيابها . يعني هذا أنه من الصعب اتخاذ قرارات على مستوى المنطقة أو حتى التفكير في المشاكل على مستوى المنطقة . والنتيجة هي سياسة ضيقة تكون فيها القضايا الصغيرة هي التي تحكم لعدم وجود بنية سياسية يمكنها التعامل مع أي شيء أكبر .

### **الخلل المالي وعدم المساواة المكانية اجتماعياً**

أحد أكثر العواقب الضارة للتجزئة الحضرية هو الخلل المالي الذي يترك لحكومات المدن المركزية أموالاً وموارد غير كافية مقارنة بمتطلبات الخدمات التي تكون مسؤولة عنها. اللامركزية في الوظائف والمنازل ، والشيوخوخة الحتمية لبيئات المدينة الداخلية وتركيز بقايا الأسر المسنة وذات الدخل المنخفض في أحياء داخل المدينة أدت إلى تضيق قاعدة ضريبية مصحوبة بارتفاع الطلب على الخدمات العامة . على سبيل المثال ، تتطلب المناطق عالية الكثافة التي تتميز بها مناطق المدينة الداخلية ، بمستويات عالية من الحماية من الحرائق ؛ ارتفاع معدلات الجريمة يعني ارتفاع تكاليف الشرطة ؛ وارتفاع مستويات البطالة ويعني سوء الصحة ارتفاع مستويات الحاجة إلى خدمات الرعاية الصحية ومرافق الرعاية الصحية . نتيجة لهذه الضغوط ، لا تزال العديد من المدن المركزية في الولايات المتحدة لندن مجزأة بين ٣٢ منطقة . وفي كل مدينة توجد سلطات محلية خاصة مسؤولة عن توفير الخدمات الصحية وإمدادات المياه . يمكن عد الكثير من هذا التعقيد استجابة للأنظمة السياسية والإدارية للهيكلة الاقتصادي والاجتماعي المتغير للمدينة . باختصار ، أدت اللامركزية في الوظائف والمساكن من قلب المدن إلى تحقيق اللامركزية وانتشار السلطات المحلية . تم إنشاء حكومات محلية جديدة لخدمة سكان

المجتمعات المحلية الجديدة في الضواحي وخارج المدن ، مما أدى إلى "بلقنة" المناطق الحضرية إلى مناطق قضائية متنافسة . وقد تسارعت هذه العملية من خلال السياسات التي ، تسترشد بمبدأ الحكم الذاتي المحلي ، وجعلت ضم الأراضي من قبل المدن القائمة أكثر صعوبة مع الحفاظ على إجراءات التأسيس سهلة للغاية .

في هذه الأثناء ، انتشرت المناطق الخاصة الجديدة ذات الوظيفة الواحدة في جميع أنحاء المناطق الحضرية ، استجابةً إلى حد كبير لفشل النظم السياسية والإدارية القائمة في مواجهة الاحتياجات والمتطلبات المتغيرة للسكان . بين عامي ١٩٤٢ و ١٩٧٢ ، ارتفع عدد المناطق الخاصة غير المدرسية في الولايات المتحدة من ٦٢٩٩ إلى ٢٣ ٨٨٥ . وبحلول عام ١٩٩٢ ، احتوت مقاطعة كوك ، إلينوي ، على ٥١٦ ولاية قضائية منفصلة ، واحدة لكل ١٠ آلاف من السكان . المناطق الخاصة هي حلا جذابا لمجموعة واسعة من المشاكل لأنهم قادرون على تجنب القيود القانونية المفروضة على الصلاحيات المالية والقانونية التي تنطبق على الحكومات المحلية.

على وجه الخصوص ، يمكن للمجتمع زيادة دينه أو إيرادات الضرائب عن طريق إنشاء طبقة إضافية من الحكومة لغرض معين . تتمتع المناطق الخاصة أيضًا بميزة التوافق عن كثب مع المجالات الوظيفية ، وبالتالي ، من حيث الدقة في التنظيم والمشاركة الاجتماعية المحلية . وكان السبب الآخر لانتشارها هو تأثير مجموعات المصالح الخاصة ، بما في ذلك :-

(أ) مجموعات المواطنين المعنية بوظيفة أو قضية معينة و

(ب) مؤسسات الأعمال التي يمكنها الاستفادة اقتصاديًا من إنشاء حي خاص.

على الرغم من أنه يمكن الدفاع عن التجزئة المكانية على أساس تعزيز حساسية السياسيين والإداريين تجاه التفضيلات المحلية ، إلا أنه يمكن أيضًا إثبات أنها ولدت التعقيد الإداري ، وأدى عدم التنظيم السياسي والتوزيع غير الفعال إلى ضغوط مالية من النوع الذي أدى إلى شبه الإفلاس في مدينة نيويورك في عام ١٩٧٥ (ومرة أخرى في أوائل التسعينيات). اقترح البعض أن هذه المشاكل تتفاقم بسبب الطلبات الإضافية للخدمات العامة في مناطق وسط المدينة التي تنجم عن العمل في الضواحي أو التسوق هناك . هذا هو ما يسمى أطروحة استغلال الضواحي . ليس هناك شك في أن وجود الركاب والمتسوقين في الضواحي يترسب كزيادة في النفقات على الطرق وأماكن وقوف السيارات والمرافق العامة والشرطة وما إلى ذلك ؛ من ناحية أخرى ، من الواضح بنفس القدر أن رعاية الشركات في وسط المدينة من قبل الضواحي تعزز قاعدة الضريبة في وسط المدينة بينما يتعين على حكومات الضواحي التابعة لها تكلفة تعليم أطفالهم . لم يثبت بشكل قاطع مدى إمكانية تحقيق التوازن بين هذه التكاليف والفوائد .

وقد فسر ذلك الضغوط المالية كونها نتاجًا لطبيعة التغيير الاقتصادي . في هذا التفسير ، كان نمو أنواعا جديدة من النشاط الاقتصادي الخاص هو الذي فرض تكاليف عالية على القطاع العام . بشكل عام ، فإن نمو أنواعا جديدة من النشاط الاقتصادي الحضري كان مكلفا لأنه فشل في توفير فرص العمل والدخل لسكان وسط المدينة . لقد استند اقتصاد المكاتب الجديد إلى القوى العاملة الأفضل تعليماً والأكثر كفاءة في الضواحي . في الوقت نفسه ، المكتب المساعد لقد جعل اقتصاد المدينة المركزية مطالباً على القطاع العام كنفقات للبنية التحتية التي لم تكن ذاتية التمويل : النقل الجماعي ومواقف السيارات والتجديد الحضري والأشكال التقليدية للبنية التحتية . تم عزل هذه الاستثمارات في البنية التحتية عن الصراع من خلال استغلال أشكالاً جديدة من الإدارة والتمويل : المناطق الخاصة المستقلة ، ولجان البنوك ، والأشكال الجديدة من ترابط الإيرادات والضرائب . ونتيجة لذلك ، ظهر عالمان من الإنفاق المحلي : أحدهما موجه نحو توفير الخدمات والعمالة العامة للمدينة ، والآخر لبناء البنية التحتية اللازمة لتحقيق تنمية خاصة مربحة .

### المالية العامة

في تفسير اقتصادي كلاسيكي للاقتصاديات العامة الحضرية ، أشار Tiebout إلى "حزم" السلع العامة المختلفة التي توفرها مختلف السلطات الحضرية الكبرى ، اقترح أن الأسر



تميل إلى فرز نفسها بشكل طبيعي وفقاً لقدرتها على الدفع . ومع ذلك ، أصبح من المعترف به الآن بشكل متزايد أن هناك قدرًا كبيرًا من الفرز الاجتماعي- المكاني يتم تصميمه عن قصد بواسطة الحكومات المحلية . ينشأ هذا الجانب المؤسف من التشرذم السياسي المترابولي من المنافسة بين الحكومات المتجاورة التي تسعى إلى زيادة الإيرادات من خلال جذب مستخدمي الأراضي الخاضعين للضريبة .

وقد سميت هذه الظاهرة التجارية بالمالية ولها نتائجها على الفصل السكني وكذلك جغرافية تقديم الخدمات العامة . ففي السياق المالي ، تشمل الأسر المرغوبة تلك التي تمتلك كمية كبيرة من رأس المال الخاضع للضريبة (في شكل مسكن) نسبة إلى حجم الأسرة ومدى حاجتها إلى الخدمات العامة . ويُنظر إلى الأسر ذات الدخل المنخفض على أنها تفرض عبئًا ماليًا ، لأنها لا تمتلك رأس مالا خاضعًا للضريبة فحسب ، بل تميل أيضًا إلى أن تكون في أمس الحاجة إلى الخدمات العامة . علاوة على ذلك ، فإن وجودهم في منطقة ما يقلل بشكل حتمي من الوضع الاجتماعي للمجتمع المحلي ، مما يجعله أقل جاذبية للأسر ذات الدخل المرتفع في التنافس على السكن المرغوب فيه . لذلك ، يجب أن تقدم السلطات القضائية معدلات ضريبية منخفضة مع توفير مدارس جيدة وعالية مستويات السلامة العامة والجودة البيئية ، واتباع سياسات تبقى بطريقة ما غير مرغوب فيها اجتماعيًا وماليًا .

تتضمن الإستراتيجية الأكثر انتشارًا في الولايات المتحدة التلاعب بقوى تقسيم الأراضي لاستخدامها ، والتي يمكن تسخيرها لاستبعاد ما هو غير مرغوب فيه من الناحية المالية بطرق عدة . ولعل الأكثر شيوعًا هو "تقسيم المناطق الكبيرة" ، حيث يتم تخصيص الأراضي الواقعة ضمن ولاية قضائية مخصصة للسكن الذي يقف على قطع فردية بحجم أدنى - عادة ما لا يقل عن نصف فدان (٠,٢ هكتار) - الذي يحول دون جميع التطويرات السكنية الأكثر تكلفة وهكذا تبقى غير مرغوب فيها من الناحية المالية والاجتماعية . وليس من غير المألوف على الإطلاق ، في الواقع ، تقسيم المناطق الفرعية في الضواحي الأمريكية إلى مناطق لا تزيد عن فدان واحد لكل مسكن .

تشمل التكتيكات الاستثنائية الأخرى تقسيم الشقق خارج المدينة ، وفرض حظر على شبكات الصرف الصحي ، وإدخال قوانين البناء التي تدعو إلى تقنيات بناء باهظة الثمن . يمثل وجود مساحات شاسعة من الأراضي غير المطورة ضمن الولاية القضائية أحد الأصول الرئيسية ، حيث يمكن تخصيصها لإبعاد الفقراء واجتذاب الأسر الغنية أو الأنشطة التجارية المربحة ماليًا مثل المكاتب ومراكز التسوق . يتعين على المناطق الحضرية الكبرى الداخلية ، التي تفتقر إلى الأراضي القابلة للتطوير ، اللجوء إلى استراتيجيات أخرى أكثر تكلفة من أجل تعزيز قاعدتها الضريبية . وتشمل هذه تشجيع مشاريع التحسين و / أو إعادة التطوير الحضري المصممة لاستبدال مساكن الأحياء الفقيرة ذات العائد المنخفض بتطورات مكتبية عالية الغلة - وكلاهما لهما أيضًا تأثير على نزوح الأسر ذات الدخل المنخفض إلى أجزاء أخرى من المدينة . والنتيجة النهائية هي أن سكان وسط المدينة يتم تركهم بميزة التصويت لفرض تكاليف غير متناسبة من الصيانة الاجتماعية والسيطرة على أنفسهم .

إن النزاعات على الموارد التي تتجسد في القضايا المحيطة بالتفتت المترابولي ، وعدم التوازن المالي هي في آن واحد سبب ونتيجة تأثير التباينات بين الولايات في توفير الخدمات العامة . هنا ، نرى وجه آخر للجدلية المكانية الاجتماعية : عدم المساواة المكانية التي تتبع من الأطر القانونية والمؤسسية والعمليات الاجتماعية السياسية ، وعدم المساواة التي بدورها المكونة لعلاقات القوة والوضع مهمة أو ضحية من قبل الحكومة ومن الذين يشعرون أنهم لا يستطيعون فعل الكثير حيال ذلك .

من الواضح أن هذه السلبية غير مرغوب فيها من وجهة نظر دينامية المدينة . لكن الأخطر من ذلك هو عدم وجود حساسية للنظام السياسي تجاه مصالح جميع قطاعات المجتمع ، لأن غير الناخبين لا يتم توزيعهم بشكل عشوائي على الإطلاق . فالأشخاص الذين يعيشون في

مساكن مستأجرة يميلون أقل إلى التصويت من أصحاب المنازل ؛ وتميل النساء إلى التصويت أقل من الرجال ؛ والشباب والمتقاعدين هم أقل عرضة للذهاب إلى صناديق الاقتراع من الناس في الفئات العمرية المتداخلة ؛ ويميل الأشخاص ذوو الدخل المنخفضة والمؤهلات التعليمية الأقل إلى التصويت أقل من الأغنياء والمتعلمين ؛ والأجانب الجدد هم أقل ميلاً للتصويت من المقيمين لفترات طويلة . وهذا يمثل جانباً مهماً آخر لجدلية المكان الاجتماعية . إنه بمثابة تشويه للقاعدة الديمقراطية يؤدي حتماً إلى تحيز في التركيبة السياسية للممثلين المنتخبين ؛ ونظراً للتكوين الكلي للناخبين مقارنةً بغير الناخبين ، فمن المنطقي أن نتوقع أن يجد هذا التحيز تعبيراً في السياسات البلدية المحافظة وليست الليبرالية .

### الإطار المكاني للقاعدة الديمقراطية

في جميع المدن الغربية ، يتمحور الإطار السياسي حول الفكرة الديمقراطية المتمثلة في اختيار السلطة ، مع وجود جمهور ناخب يتمتع فيه جميع المواطنين بمكانة متساوية . بيد أن السمة المميزة للسياسة الحضرية في الممارسة العملية هي قلة إقبال الناخبين في وقت الانتخابات . نادراً ما يذهب أكثر من ٥٠ ٪ من الناخبين المسجلين إلى صناديق الاقتراع في الانتخابات البلدية : الرقم المرجح هو ٣٠ ٪ ، وليس من غير المألوف أن ينخفض التصويت إلى أقل من ٢٥ ٪ من الناخبين . علاوة على ذلك ، على الرغم من أن البيانات المتعلقة بسلوك التصويت في الانتخابات البلدية مجزأة إلى حد ما ، يبدو من المحتمل أن حوالي خمس الناخبين لم يصوتوا على الإطلاق . يمكن أن تعزى هذه السلبية إلى منظورين مختلفين للغاية عن الحياة . من ناحية ، هناك أولئك الذين يشعرون أن مصالحهم تخدمها بشكل جيد بنية السلطة القائمة وبالتالي لا يشعرون بالحاجة إلى العمل ؛ ومن ناحية أخرى ، هناك أولئك الذين يشعرون أن مصالحهم ثابتة .

### التنظيم المكاني للانتخابات

إن التنظيم المكاني للعملية الانتخابية هو نفسه مصدر ونتائج للصراع . وبعبارة أخرى ، يمكن أن تتأثر النتائج الانتخابية بحجم وشكل الدوائر الانتخابية فيما يتعلق بتوزيع الناخبين . تقييم آثار التنظيم الجيوسياسي على الشؤون الحضرية في هذا السياق ليست سهلة ، لأن أنظمة التمثيل الانتخابي والأطر المكانية المرتبطة بها يمكن أن تكون معقدة للغاية . ومما يضاعف من هذا التعقيد وجود ، في معظم البلدان ، تسلسل الهرمي للحكومات المسؤولة عن مجموعة متنوعة من الوظائف المختلفة . وهناك عامل تعقيد آخر هو النظام الانتخابي نفسه ، والذي بالنسبة لأي مجموعة معينة من الدوائر الانتخابية قد يعمل على أساس :

- (١) نظام التعددية أحادية العضو ؛
- (٢) تعددية متعددة النظام؛
- (٣) نظام التعددية الموزونة ؛
- (٤) التصويت التفضيلي في الدوائر المكونة من عضو واحد ؛
- (٥) التصويت التفضيلي في الدوائر متعددة الأعضاء ؛ أو
- (٦) نظام قائمة

في الدوائر متعددة الأعضاء . لا يمكن أن نصف التأثير المحتمل لكل من هذه الأنظمة على جدلية المكان الاجتماعية . بدلاً من ذلك ، يتم توجيه الانتباه نحو طريقتين من الطرق الأكثر انتشاراً التي يتبعها التنظيم المكاني للدوائر الانتخابية تم تصميمه لصالح مجتمعات بعينها ، ومجموعات اجتماعية وأحزاب سياسية : سوء التصرف وتقسيم الأراضي . يشير سوء التوزيع إلى التفاوت السكاني في أحجام التقسيمات الانتخابية الفرعية . بكل بساطة ، يتم تمثيل الناخبين في الدوائر الانتخابية الأصغر في معظم النظم الانتخابية ، بينما يتم تمثيل الناخبين في الدوائر الانتخابية الأكبر من المتوسط . ينطوي سوء الإدارة المتعمد على إنشاء دوائر انتخابية أكبر من المتوسط في المناطق التي تتمتع فيها الجماعات المعارضة بأغلبية انتخابية . في الولايات المتحدة ، أنهت المحكمة العليا سوء التصرف في دوائر الكونجرس ومجلس الشيوخ والولاية في سلسلة من القرارات بين عامي ١٩٦٢ و ١٩٦٥ التي بدأت ما يسمى بـ "ثورة إعادة التوزيع" . لكن سوء

الاحلال لا يزال قائما في مجلس المدينة ، والانحرافات في حجم الدوائر الانتخابية التي تصل إلى ٣٠ % ليست غير عادية . كما توجد انحرافات بهذا الحجم على المستوى داخل المدن في بريطانيا ، مما يمنح فعلياً أعداداً كبيرة من المواطنين . كما هو الحال في كثير من الأحيان ، إذا كانت المجموعة غير المشهورة تشمل فقراء المدينة ، فإن المشكلة تفترض وجود طبيعة أكثر خطورة . سياسات مثل التحكم في الإيجار وجمع القمامة ، وأسئلة مثل موقع المنشآت الضارة أو فرض ضريبة نقل تحسم لصالح خارج المدينة . تحدث عملية Gerrymandering عندما تكتسب مجموعة أو حزب سياسي ميزة انتخابية من خلال التكوين المكاني لحدود الدوائر الانتخابية - عن طريق رسم حدود غير منتظمة الشكل بحيث تشمل جيوب الدعم المعروفة واستبعاد مؤيدي المعارضة ، على سبيل المثال ؛ أو عن طريق رسم حدود تخترق مناطق مؤيدي المعارضة ، تاركة لهم أقلية في كل دائرة . ومع ذلك ، فقد تعاني بعض المجموعات نتيجة لأي نظام للتقسيم المكاني بسبب تركيزه الجغرافي أو تشتيته . عادة ما يُطلق على "التقيد بقواعد" الحزب من أجل تحقيق غاياته الخاصة "التقسيم الجبري الحزبي" ويحدث في أغلب الأحيان عندما تكمن قوة إعادة رسم حدود الدوائر الانتخابية - كما في الولايات المتحدة - في أيدي الأحزاب السياسية القائمة .

### الفاعلين الرئيسيين في الإدارة الحضرية:

المسؤولون المنتخبون والبيروقراطيون في المدينة ، تخضع الديمقراطية الرسمية للشؤون الحضرية أيضاً إلى عيوب في سلوك أصحاب المناصب السياسية المنتخبين . على الرغم من أن أعضاء مجالس المدن ممثلون ظاهرياً لمجتمعاتهم المحلية ، إلا أن هناك عدة أسباب للشك في فعاليتها في متابعة مصالح ناخبهم داخل أروقة السلطة . بصرف النظر عن أي شيء آخر ، فإن المستشارين لا يمثلون بأي حال من الأحوال ، بمعنى أن سماتهم وخصائصهم ومواقفهم تعكس سمات الناخبين عموماً . حتى في المدن الكبيرة ، فإن عدد الأشخاص الذين يشاركون بنشاط في السياسة المحلية صغير ويميلون إلى تكوين مجتمع خاص يهتمهم . علاوة على ذلك ، فإن أولئك الذين ينتهي بهم المطاف بوصفهم مستشارين يميلون إلى أن يكونوا طبقة وسطى أكبر بكثير وأكبر من الناخبين ككل ، وأغلبية كبيرة من الرجال .

من المشكوك فيه على أية حال ما إذا كان العديد من المستشارين قادرين - أو في الواقع - على استعداد - للعمل من أجل تحقيق أفضل مصالح ناخبهم . على سبيل المثال ، قد يجد المستشارون ذوا الانتماءات السياسية الحزبية أن سياسة الحزب الرسمية تتعارض مع مشاعر الدوائر الانتخابية . بدلاً من ذلك ، قد يتأثر سلوك بعض المستشارين بالحاجة لتحقيق مكاسب شخصية أو مجد سياسي . شك آخر حول فعالية المستشارين كممثلين محليين ينبع من المطالب المتضاربة للمنصب العام . على وجه الخصوص ، من الواضح أن العديد من المستشارين سرعان ما ينظرون إلى دورهم العام بشكل رئيسي من حيث المسؤولية عن المدينة ككل أو من حيث واجباتهم كأعضاء في اللجنة وليس كصوت لمجتمعات محددة . لذلك ليس من المستغرب أن نجد هذا الدليل العملي أن هناك تبايناً ملحوظاً بين أولويات واهتمامات الناخبين المحليين وأولويات ممثليهم . يجب أن يُعزى جزء على الأقل من هذه الفجوة بين تصورات المستشارين وتلك الخاصة بمكوناتهم إلى ندرة الاتصال المتبادل .

فحيثما يكون هناك اتصالاً بين المستشارين المحليين ودوائرهم الانتخابية ، فإنه يميل إلى الحدوث في جو غير مريح إلى حد ما في مكاتب وعيادات مشورة المستشارين ، حيث تركز النقاش بشكل حصري تقريباً على المظالم الشخصية لنوع آخر - ترتبط عادة بالإسكان . البيروقراطية والإنتاج الاجتماعي المكاني (نظرياً) من الناحية النظرية ، فإن الخبير المحترف هو "قيد النقاش" ولكن ليس "في المقدمة" ، لكن هناك الكثير ممن يعتقدون ، مثل ماكس ويبر ، أن التعقيد الهائل للإجراءات الحكومية أدى إلى "دكتاتوريات المسؤولين" . يمكن أن يكون تأثير الموظفين المحترفين كبيراً وقواعد القرار التي يعملون بها معقدة للغاية بحيث تزيد بشكل فعال تخصيص الخدمات العامة من سيطرة أقوى مجموعات القوى السياسية . النقطة الأساسية هنا هي

أن أهداف ودوافع الموظفين الفنيين لا تتوافق دائماً مع أفضل مصالح الجمهور ولا تتفق مع آراء منتخبهم فعلى الرغم من أنه من غير العدل الإشارة إلى أن البيروقراطيين ليس لديهم "المصلحة العامة" في صميمها ، فمن الواضح أنهم جميعاً يخضعون لأيديولوجيات واتفاقيات مهنية مميزة ؛ وقد يكون نجاحهم في الامتثال لهذه الأمور أكثر أهمية بالنسبة لهم من الناحية المهنية من الطريقة التي ينجزون بها مهامهم على النحو المحدد من قبل عملائهم .

هناك العديد من التقنيات التي يمكن للبيروقراطيين استخدامها للحصول على طريقتهم

الخاصة . من بين المعترف بها على نطاق واسع هي : -

- (١) "مستنقع" المستشارين مع عدد كبير من التقارير الطويلة ؛
- (٢) "تعميم أعضاء المجالس العلمية" - بشكل رئيسي عن طريق كتابة التقارير المليئة بالتقنيات والإحصاءات ؛

(٣) تقديم التقارير التي تجعل استنتاجا واحدا فقط ممكنا ؛

(٤) حجب المعلومات أو تقديمها بعد فوات الأوان للتأثير على القرارات ؛

(٥) إعادة كتابة خطة غير مرفوضة ، دون تغييرها ، وتقديمها بعد فاصل زمني لائق ؛ و

(٦) تقديم أخطاء متعمدة في الفقرات القليلة الأولى من التقرير على أمل أن يكون أعضاء المجلس سعداء للغاية في العثور عليها حتى يدعوا البقية تمر . ولكن ليس هناك اتفاقاً مشتركاً بأي حال بشأن درجة الاستقلال الذاتي التي يتمتع بها الموظفون المهنيون . فهناك قوى اقتصادية واجتماعية واسعة خارجة تماما عن سيطرة أي بيروقراطي ، فضلا عن قيود قوية على أنشطتها التي تستمد من توجيهات الحكومة المركزية . بالإضافة إلى ذلك ، يمكن القول أن أكبر المخاطر في السياسة الحضرية يتم ربحها وفقدانها في عملية وضع الميزانية ، والتي يكون فيها عددا قليلا من الضباط المحترفين معلنين . وبالتالي ، بعد وضع "قواعد اللعبة" ، يمكن للسياسيين "ترك الدعوة" لمسرحيات الحكام البيروقراطيين .

### البنية شبه السياسية

قد يتأثر البيروقراطيون والسياسيون بدورهم بعناصر من ما يسمى بالبنية شبه السياسية - مجموعات غير رسمية تعمل كوكالات وساطة بين الأسر الفردية وآلية السياسة المؤسسية . وتشمل هذه المنظمات التجارية ونقابات العمال والمجموعات التطوعية من جميع الأنواع ، مثل رابطات المستأجرين ومجموعات الحفظ على الرغم من قلة عدد هذه المنظمات ذات الطابع السياسي الواضح ، إلا أن الكثير منها يتم تسييسه بقدر ما تقوم به في بعض الأحيان بممارسة أنشطة جماعية من خلال وسيط الحكومة . في الواقع ، هناك مدرسة فكرية بين علماء السياسة تؤكد أن المجموعات الخاصة لها تأثير كبير في المدن الأمريكية على الأقل في إثارة وتحديد القضايا للنقاش العام . وفقاً لفكرة المدرسة هذه ، يميل السياسيون والمسؤولون إلى التراجع إلى أن يتضح ما هي مواءمة المجموعات وبناء وسائل الراحة الرئيسية (مثل مراكز المؤتمرات والمسارح) من الأموال العامة .

يمثل العمل المنظم ، في شكل نقابات عمالية ، موازنة واضحة لنفوذ نخبة رجال الأعمال في الشؤون الحضرية . لكن على الرغم من أن العمل المنظم يعد مكوناً رئيسياً في البنية السياسية على المستوى الوطني ، إلا أنه لم يمارس الكثير من الناحية التقليدية التأثير في الشؤون الحضرية . صحيح أن التمثيل النقابي في المنظمات المدنية كان واسع النطاق ، وأن العديد من مسؤولي النقابات شاركوا بنشاط في الأنشطة السياسية للأحزاب المحلية ؛ لكن العمل المنظم بشكل عام لم يكن راجعاً في استخدام سلطته (انسحاب العمل) بشأن القضايا التي لا ترتبط مباشرة بأجور وشروط الأعضاء . ففي بريطانيا ، وفرت المجالس التجارية قاعدة مجتمعية أكثر منتدى للنقائيين وقد أبدوا اهتماماً مباشراً بالإسكان والمشاكل الاجتماعية الأوسع نطاقاً ، لكنهم مهتمون في المقام الأول بالقضايا الصناعية للخبز والزبدة بدلاً من تلك المتعلقة بحجم "الأجر الاجتماعي" وتخصيصه.

النقطة المهمة هي أن العمل المنظم في معظم البلدان (فرنسا وإيطاليا هما الاستثناءان المهمان) هو إصلاح جوهري بطبيعته . لكن في بعض الأحيان ، يكون لنشاط النقابات تداعيات مباشرة على البيئة الحضرية . ففي أستراليا ، على سبيل المثال ، قام اتحاد عمال البنائين بتنظيم "حظر أخضر" أوقف مشروعات التنمية على أساس أنها غير مرغوبة بيئيًا ؛ قاومت نقابات البناء في الولايات المتحدة التغييرات التي أدخلت على لوائح البناء التي هددت بالحد من فرص العمل لأعضائها ؛ وقد أدت ضغوط التخفيض المالي للحكومة المحلية إلى جذب نقابات الموظفين العموميين مباشرة إلى الساحة السياسية المحلية .

منظمات المواطنين ومجموعات المصالح الخاصة يُزعم عادة في أدبيات علم الاجتماع السياسي أن الجمعيات التطوعية هي عنصر أساسي في البنية التحتية الديمقراطية ، مما يساعد على التعبير عن مشاعر الأفراد وتوجيهها إلى القناة الحكومية ذات الصلة . لكن القليل نسبيًا معروفًا فعلا عن عدد المواطنين أي مسألة معينة ستكون وما إذا كانت هناك حاجة لاتخاذ أي قرار رسمي . في جوهره ، يمنح هذا الأمر الحكومة الحضرية دور تحكيم النضال بين المصالح الخاصة والجزئية ، تاركًا لهؤلاء الغرباء أن يقرروا نتائج القضايا الرئيسية فيما عدا الشعور الرسمي .

لطالما كان قادة الأعمال ومنظمات الأعمال ناشطين في الشؤون الحضرية . تعد غرفة التجارة واحدة من أكثر المنظمات التجارية نشاطًا وتأثيراً في معظم المدن ، ولكنها ليست بأي حال الأداة الوحيدة لصالح الأعمال التجارية الخاصة . فالأعمال نفسها تشارك عادة في بناء التحالفات . يضطلع المدراء التنفيذيون للأعمال بدور رائد في تشكيل وتوجيه عددا من المنظمات المدنية ، وغالبًا ما يلعبون دورًا رئيسيًا في جمع الأموال للأنشطة الثقافية والخيرية ، ويشغلون العديد من المناصب في مجالس الإدارة للمؤسسات التعليمية والطبية والدينية . ونظرًا لإسهامهم في الصحة الاقتصادية للمدينة في شكل إيرادات العمالة والضرائب ، فإن مجتمع الأعمال في وضع مساومة قوي للغاية ، ونتيجة لذلك ، فغالبًا ما يتم التعبير اهتمامهم بشكل مباشر كما كان متوقعًا من قبل السياسيين وكبار البيروقراطيين ، الذين يبحث الكثير منهم عن المكانة والشرعية والرعاية التي يمكن أن تقدمها نخبة رجال الأعمال .

يرتبط السبب الأساسي لاهتمام منظمات الأعمال في الشؤون الحضرية بوضوح برغبتها في التأثير لتخصيص الموارد العامة لصالح استثماراتها المحلية . بشكل عام ، غالبًا ما تكون رابطة المصالح الأكثر نفوذًا هي "النخبة التجارية في وسط المدينة" : مدراء الشركات العقارية والمحلات التجارية الكبرى والبنوك ، إلى جانب تجار التجزئة وأصحاب ومدبرو الصحف المحلية الذين يعتمدون بشدة على ثروات الأعمال وسط المدينة للحفاظ على عائدات الإعلانات . ضغوط هذه الجماعات هي السياسات التي يُتوقع منها أن تحافظ على الحيوية التجارية للمدينة الوسطى وتزيدها . بالنظر إلى الاتجاه السائد من أجل تحقيق اللامركزية في الوظائف والمسكن ، كان أحد أهدافها الرئيسية هو زيادة إمكانية الوصول إلى اتفاقية التنوع البيولوجي وجاذبيتها كمكان للعمل والتسوق ، وقد أدى هذا إلى اهتمام المصالح التجارية بدعم برامج الطرق السريعة الحضرية ، والتحسينات لأنظمة النقل العام ، ومخططات التجديد الحضري ، مجموعة من المنظمات ، بما في ذلك الأندية والجمعيات القائمة على العمل ، ونوادي الكنيسة ، ومنظمات الرعاية الاجتماعية ، والمجموعات المجتمعية مثل رابطات المستأجرين وجمعيات الآباء ، والنوادي الرياضية ، والنوادي الاجتماعية ، ومجموعات مثل المأوى ، ومساعدة المسنين ومجموعة مكافحة الفقر ، والمجموعات التي تظهر حول قضايا محلية معينة ، وكذلك المنظمات السياسية في حد ذاتها .

والمنظمات المختلفة في المدن ، التي تمثل مصالحها ، نشطة على الإطلاق سياسيًا . وقد انجزت العديد من الدراسات عن نشاط مجموعة الضغط حول القضايا المثيرة للجدل مثل التجديد الحضري والنقل وتنظيم المدارس ، ولكن هذه لا تمثل سوى طرف مجموعة الضغط الجليدية ، تاركة ما تبقى من تسعة أعشار غير مستكشفة . هذا تسعة أعشار أخرى واسعة تضمنت أنشطتهم

تكتيكات قانونية - فجة ومباشرة . في البداية ، كان أكثر الأدوات شعبية هو العهد المقيد للعنصرية . وكان هذا استجابة لحكم المحكمة العليا ضد مراسيم الفصل التي سنتها البلديات العامة ؛ وكانت بدورها ، محظورة بموجب قضية من المحكمة العليا فيما بعد ، تحولوا إلى حملات التأسيس التي تمكنهم ، في تحولها إلى حكومة عامة ، ومن نشر " تقسيم المناطق المالية " على سبيل المثال الى الحد من بناء مساكن متعددة الأسر ، ورفع الحد الأدنى لحجم المساكن الجديدة كوسيلة لفحص التفرّد السكني .

كان الدافع وراء النمو الهائل لجمعيات أصحاب المنازل في السنوات الأخيرة هو منطق صناعة العقارات ، التي رأت أن العضوية الإلزامية في رابطات أصحاب المنازل المنشأة مسبقاً هي أفضل وسيلة لضمان أن تكون أكبر وأكثر تفصيلاً لتحفظ التقسيمات الفرعية المجمعة والمجمعات السكنية بشخصيتها عند "البناء" وما بعده . في البداية كانت مهتمة بالحفاظ على جماليات ورؤية التصميم الشامل للتطورات "الراقية" ، وسرعان ما انتقلت هذه الجمعيات ذات الاهتمام المشترك للدفاع عن منافذها السكنية ضد التطوير غير المرغوب فيه (مثل الصناعة والشقق والمكاتب) ثم ، باعتبارها البيئية أصبحت الجودة قيمة اجتماعية متزايدة الأهمية ، ضد أي نوع من التنمية . يشكون من التعدي والتطور غير المرغوب فيه ، فهم يمثلون طليعة حركة NIMBY . تعني الطليعة الخاصة لهذه الجمعيات أنها عنصر "خفي" بشكل غير عادي في البنية السياسية . ففي معظم الدول الصناعية المتقدمة ، انتشرت رابطات أصحاب المنازل ، لكن أعدادهم وأنشطتهم لا تزال غير موثقة إلى حد كبير . في الولايات المتحدة ، حيث تكون هذه الظاهرة أكثر وضوحاً ، تتراوح جمعيات أصحاب المنازل من حيث الحجم والتكوين من عدد قليل من المنازل في شارع مدينة واحدة إلى الآلاف من المنازل والوحدات السكنية التي تغطي مئات الدونمات . إجمالاً ، تشير التقديرات إلى وجود أكثر من ٨٦٠٠٠ جمعية لأصحاب المنازل في الولايات المتحدة (مقارنة بأقل من ٥٠٠ جمعية في أوائل الستينيات وحوالي ٢٠ ألف في منتصف سبعينيات القرن العشرين) ، تغطي مجتمعة أكثر من ٢٠ % من الأسر في البلاد و ٥٧ مليون شخص . أربعة من أصل خمسة منازل أمريكية تم بناؤها منذ عام ٢٠٠٠ بالنظر إلى طبيعة اتخاذ القرارات في الحكومة المحلية ، العديد من هؤلاء قادرون على التأثير في السياسة وتخصيص الموارد على مبدأ "العجلات الصعبة" . هذه الحاجة لا تنطوي بالضرورة على حملات صاخبة وإثباتية . على سبيل المثال ، تم الاعتراف على نطاق واسع بنظام لوس أنجلوس للممرات ذات المناظر الطبيعية كنتيجة للضغط المستمر من قبل مجلة صن سيتي ، وهي الجهاز الرسمي للحدائق والهوس في جنوب كاليفورنيا . لكن ليست كل المنظمات نشطة سياسياً بأي معنى للكلمة . سلبيتها بالطبع هو انعكاس لسلبية المجتمع ككل . هذا لا ينبغي الخلط بينه وبين الحياد ، لأن السلبية هي فعلية المحافظة ، وتعمل على تعزيز الوضع الراهن للشؤون الحضرية.

#### رابطات أصحاب المنازل: حكومات خاصة

على النقيض من هذه السلبية ، أصبح أصحاب المنازل الأثرياء يمثلون عنصراً متزايد الأهمية في الهيكل السياسي . وقد تحقق ذلك من خلال جمعيات أصحاب المنازل (المعروفة أيضاً باسم جمعيات المجتمع السكني والممتلكات- جمعيات المالكين). من الناحية القانونية ، هذه ببساطة مؤسسات خاصة يتم تأسيسها لتنظيم أو إدارة تقسيم سكني أو تطوير عمارات . في الممارسة العملية ، فإنها تشكل شكلاً من أشكال الحكومة الخاصة التي يمكن أن تكون قواعدها وممارساتها المالية وقراراتها الأخرى قوة قوية داخل اللهجة الاجتماعية المكانية . فمن خلال مجالس الإدارة التي تنتخبها مجموعة أصحاب المنازل ، فإنهم يفرضون الضرائب (من خلال التقييمات) ، والرقابة وتنظيم البيئة المادية (من خلال العقود والضوابط والقيود (CCRs) المرفقة مع صك كل منزل) ، وسن ضوابط التطوير ، والحفاظ على المرافق المملوكة عادة (مثل غرف الاجتماعات ، ومراكز التمارين الرياضية ، وملاعب الاسكواش ومناطق النزاهات) وتنظيم تقديم الخدمات (مثل جمع القمامة وخدمات المياه والصرف الصحي وصيانة الشوارع وإزالة الثلوج وأمن الحي).

كانت أقرب جمعيات مالكي المنازل ، من الأمثلة الأولى في عشرينيات القرن العشرين وحتى منتصف الستينيات عندما كانت موجة جديدة من الضواحي توفر منصة لانتشار سلالة جديدة من الجمعيات ، موجهة أساساً نحو الفصل الاستثنائي . كانوا فلقين بشكل كبير من إنشاء جيوب سكنية متجانسة عنصرياً واقتصادياً تعتمد على منزل الأسرة الواحدة . التقسيمات الفرعية التي تحكمها الجمعيات ، وما لا يقل عن نصف المساكن الموجودة حالياً في السوق في أكبر ٥٠ قسماً تخضع المناطق الحضرية وجميع التطويرات السكنية الجديدة تقريباً في كاليفورنيا وفلوريدا ونيويورك وتكساس وضواحي واشنطن العاصمة للحكم الإلزامي من قبل جمعية مالكي المنازل . يتمثل العنصر الرئيسي لهذه الحكومات الخاصة في قانون الولايات المتحدة في "نظام العبودية" : العهود والضوابط والقيود التي تحد من سلوك الناس وقدرتهم على تعديل منازلهم وحدائقهم . يتم صياغتها عادة من قبل المطورين للحفاظ على المظاهر العمرانية والحفاظ على سلامة التصميم الحضري ولكن أيضاً للتحكم في تفاصيل منازل السكان ومرافقهم الشخصية (من أجل حماية قيم الممتلكات) . وهكذا يصبح المطورون دكتاتوريين خبيرين ، ويفرضون إطاراً ثقافياً برجوازيًا على التقسيمات الفرعية الجديدة . ومع ذلك ، يتم تطبيق أنظمة الاستبعاد من قبل جمعيات أصحاب المنازل ، والتي تعتبر عضويتها إلزامية لكل صاحب منزل في عملية التطوير . بالنسبة للمستهلكين ، توفر أنظمة العبودية هذه وسيلة لتضييق حالة عدم اليقين ، وحماية قيم الإنصاف في المنازل ، وقبل كل شيء ، إنشاء الإطار المادي لاستهلاك المواد الذي يشكل نمط حياتهم . لم يتبق سوى القليل للصدفة ، مع تفاصيل CCR التي توضح ما هو مسموح به وما هو غير مسموح به فيما يتعلق بأسوار الحدائق والتزيين وأحواض الاستحمام الساخنة وخطوط الملابس ولون الأبواب وصناديق البريد وما إلى ذلك . معظمها حظر جميع الاعلانات باستثناء لافتات العقارات ، وتقبيد أماكن إيقاف السيارات في الخارج ، حتى في الممرات ؛ يصف البعض حتى متى يمكن ترك أبواب الجراج مفتوحة ، ونوع الأثاث الذي يمكن رؤيته من خلال النوافذ الأمامية ولون أضواء شجرة عيد الميلاد والحد الأقصى لطول فترة الإقامة للضيوف . معظمهم يحدون من عدد وأنواع الحيوانات الأليفة التي قد يحتفظ بها السكان في بيوتهم ، وكذلك أنواع الأنشطة المسموح بها في الحدائق والممرات والشوارع والأماكن العامة ، وما إذا كان يمكن إجراء أي نوع من الأعمال في المنزل . غالباً ما يُشار إلى أنظمة الاستبعاد على أنها تتعارض مع المثل الأمريكية للحرية الفردية . كما قال ماكنزي (١٩٩٤) : "لا مزيد من طيور النحام الوردية" .

من حيث الحكم المجتمعي ، توصف تطورات الضواحي مع رابطات أصحاب المنازل بأنها "خصخصة مجزأة" ، حيث "الأيديولوجية المهيمنة هي الخصخصة ؛ حيث قانون العقود هو السلطة العليا ؛ حيث حقوق الملكية وقيم الملكية هي محور الحياة المجتمعية ؛ وحيث التجانس والحصريّة والإقصاء هي أساس التنظيم الاجتماعي. تعد Privatopias عبارة عن مساحات متميزة مصممة لاستيعاب انفصال الناجحين في الجيوب التي يتم عزلها قانونياً بواسطة أنظمة الاستبعاد المعدة بعناية . إنها مساحات محكمة ثقافياً ، ومساحات "منفاة" للاستقطاب الاجتماعي ، يهيمن عليها الاستهلاك المادي والفصل الاجتماعي . تدار كمجتمعات المصلحة المشتركة من قبل جمعيات أصحاب المنازل ، لدى المجتمعات التي يخطط لها معلمو السياسة الداخلية التي تتميز بقضايا غير مسبوقه مثل السيطرة والديمقراطية والمواطنة وحل النزاعات .

يعد الاتجاه نحو الحكومة والأحياء المخصصة جزءاً من الاتجاه العام المتمثل في تقسيم المناطق الحضرية في المدن المعاصرة . ويؤدي فقدان الاتصال الاجتماعي الناتج عن ذلك إلى تقويض فكرة المجتمع المدني ، مما يؤدي إلى "الانفصال المدني" : بشكل غير محسوس تقريباً ، يبدو أن الفكرة المجتمعية لما يعنيه أن تكون مقيماً في مجتمع ما قد تغيرت ؛ من الشائع الآن التحدث عن دافعي الضرائب من المواطنين . . في المجتمعات المغلقة وغيرها من الجيوب التي تمت خصصتها ، والمجتمع المحلي أن العديد من السكان تتعرف مع من هو داخل البوابات . مستحقات جمعية أصحابها تشبه الضرائب ؛ و تنتهي مسؤوليتهم تجاه مجتمعهم ، كما هو ، عند تلك البوابة. ولخص أحد المسؤولين في مدينة بلانو ، تكساس ، نظرته إلى موقف سكان

المجتمع المحاطين بالبوابات في مدينته : "لقد اهتمت بمسؤوليتي ، فأنا أمن هنا ، وحصلت على بوابة حراسة بلدي ؛ لقد دفعت مستحقاتي [جمعية أصحاب المنازل] ، وأنا مسؤول عن شوارعى . لذلك ، ليس لدي أي مسؤولية عن المسلك العام ، لأنك تهتم بمصلحتك الخاصة . "توحي سيثا لو بأن مجتمعات المصالح المشتركة ، ذات العلاقات الاجتماعية الضعيفة والمنتشرة بين جمعيات السكان المتجانسة ، تعزز نوعاً من "التبسيط الأخلاقي" - الإحجام عن التورط شخصياً في أي نوع من النزاع السياسي - فقط عندما يمكن ضمان أن شخصاً آخر يتحمل عبئ السلطة الأخلاقية ، مما يمكنه من البقاء مجهول الهوية وغير متورط . وهل من المحتمل أن يشاركوا في أي نوع من ممارسة الرقابة الاجتماعية العلنية ؟ كما هو الحال بالنسبة للفئات المحرومة والمهمشة ؟ ونتيجة لذلك ، أدى الفلق بشأن الوصول إلى المستشفيات ، ووسائل النقل العام (وخاصة خطوط السكك الحديدية للركاب) ، والمدارس ، وما إلى ذلك ، إلى جانب الإحباط من القوة المتزايدة للبيروقراطية التكنوقراطية وخيبة الأمل من المؤسسات الرسمية للمجتمع المدني ، إلى ظهور نوعاً جديداً من الحركة الاجتماعية الحضرية التي كانت تقوم على تحالف واسع من المصالح المناهضة للمؤسسة . ومع ذلك ، كانت الحركات الاجتماعية الحضرية بشكل عام متقطعة ومعزولة ، وشكك بعض المراقبين في التوقع الأولي بأن الوعي المجتمعي ، الذي يتم تنشيطه من خلال القضايا المتعلقة بالاستهلاك الجمعي ، يمكن أن يؤدي في الواقع إلى نوع من الحركات الاجتماعية الحضرية الذي يترك تأثيراً . أما مجموعات أصحاب المنازل الأثرياء فيقلقها مسألة ما إذا كان من الممكن للفئات المحرومة أن تتجنب المؤسسات التقليدية الحضرية الشؤون حتى يتمكنوا من تحقيق قدر أكبر من القوة بطريقة أو بأخرى . كانت الإجابة التقليدية سلبية ، ولكن شكل جديد متميز من الحراك الاجتماعي الحضرى كان سببه في السبعينيات من القرن الماضي بسبب الضغوط المالية التي أدت بدورها إلى أزمات في توفير عناصر مختلفة من الاستهلاك الجمعي . كان لهذه الأزمات تأثيراً خطيراً على العديد من الطبقات العاملة الماهرة والطبقات المتوسطة الأدنى والأصغر سناً وكذلك الوعي الذي يفترض أنه شرط أساسي لتحقيق درجة من القوة على أساس دائم .

يبدو أن الإجابة هنا مشروطة : إنها تعتمد على ما إذا كان بإمكان المجتمع حشد الوعي بالأسباب الهيكلية للمشاكل المحلية . هذا التحذير هو أساس تصنيف الحركات السياسية . اثنين من الفئات تمثل الحركات الاجتماعية الحضرية . الحركات المعرّفة من قبل المجتمع هي الحركات المحلية البحتة : حركات موجهة نحو القضايا وتحدها ظروف عامة وظروفاً معينة . الحركات المجتمعية هي تلك الحركات التي تتجاوز القضية والسياق والظروف الأولية لتشكل أساس التحالفات القادرة على تحقيق أوسع تدبير وأكثر قوة من السلطة .

### هياكل السلطة المجتمعية ودور الدولة المحلية

كيف يتم تنظيم العلاقات بين هذه المجموعات المختلفة وصناع القرار؟ من الذي يدير المجتمع حقاً وما الفرق الذي يحدثه لنوعية الحياة المحلية ؟ هذه هي الأسئلة التي تهتم علماء السياسة وعلماء الاجتماع الحضري لبعض الوقت واسترعت انتباه الجغرافيين الاجتماعيين في المناطق الحضرية بسبب آثارها على جدلية المكان الاجتماعية . هناك نوعان "كلاسيكيان" من هياكل السلطة الحضرية - متجانسة وتعددية - تم تحديد كل منهما في نطاق واسع للمدن منذ "اكتشافها" من قبل هنتر (١٩٥٣) ودال (١٩٦١) على التوالي . في دراسته لـ "مدينة إقليمية" (أطلانطا) ، وجد هنتر أن جميع القرارات تقريباً اتخذتها حفنة من الأفراد الذين وقفوا على قمة التسلسل الهرمي للسلطة المستقرة . شكل هؤلاء الأشخاص ، الذين ينتمون إلى حد كبير إلى دوائر الأعمال والصناعة ، مجموعة راسخة ومنقاة بقوة : بمباركتهم ، يمكن للمشروعات المضي قدماً ، لكن بدون موافقتهم الصريحة أو الضمنية ، لم يتحقق الكثير رغم الأهمية . على النقيض من ذلك ، فإن النموذج التعددي الكلاسيكي لسلطة المجتمع الذي قدمه دال في ضوء تحليله لعملية صنع القرار في نيو هافن ، كونيكتيكت ، يعتقد أن القوة تميل إلى أن تكون مشتتة ، مع سيطرة النخب المختلفة في أوقات مختلفة على قضايا مختلفة . وهكذا ، إذا كانت القضية تتعلق



بالإسكان العام ، فستتحكم مجموعة واحدة من المشاركين في النتيجة ؛ وإذا كان ذلك ينطوي على بناء مركز صحي جديد ، فسوف يهيمن تحالف مختلف من القادة . في نموذج Dahl ، فإن نخبة رجال الأعمال من نوع هانتر الذين يسيطرون على أتلانتا ليسوا سوى واحد من بين "مجموعات القوى" المؤثرة . جادل دال بأن النظام ككل ديمقراطي ، مستفيداً من مجموعة واسعة من البنية شبه السياسية ويضمن الحرية السياسية من خلال منافسة النخب على الولاء الجماهيري . عندما تتحرف سياسات وأنشطة هيكل السلطة القائمة عن قيم الناخبين ، حينها سيكون الدافع للتعبير عن المخاوف وسوف تظهر مجموعة قوة جديدة . وفقاً للنموذج التعددي ، قد نتوقع من التفاعل بين الآراء والمصالح داخل المدينة أن ينتج ، على المدى الطويل ، تخصيصاً للموارد التي تلي ، إلى حد ما ، احتياجات جميع مجموعات المصالح والأحياء السكنية : تعتبر مشاكل مثل تسوس الأحياء مجرد فشل قصير الأجل للمشاركة في العملية السياسية . من ناحية أخرى ، قد نتوقع أن تؤدي هيكل القوة المتجانسة إلى استقطاب الرفاه ، مع القليل من التنازلات للمصالح طويلة الأجل للنخبة المسيطرة .

### نظرية النظام

في الآونة الأخيرة ، اقترح أن السياسة الحضرية لا ينبغي أن ينظر إليها كهيكل للسلطة التعددية مقابل التعددية ولكن من حيث تطور سلسلة من الأنظمة . تحاول نظرية النظام أن تدرس كيف تحدث تحالفات المصالح المختلفة التي هي بطبيعة الحال النمط الرأسمالي للإنتاج ، ومثل القواعد الأخرى ، تتميز بالصراع بين الطبقات الاجتماعية المتعارضة المتأصلة في النظام الاقتصادي . تشمل البنية الفوقية للرأسمالية كل ما ينبع عن هذا النظام الاقتصادي ويتصل به ، بما في ذلك السمات الملموسة مثل التشكل العمراني في المدينة وكذلك الظواهر الأكثر ضبابية مثل المؤسسات القانونية والسياسية ، وأيديولوجية الرأسمالية والأيديولوجية المضادة لتناقضها . كجزء من هذه البنية الفوقية ، تتمثل إحدى الوظائف الرئيسية للمدينة في الوفاء بمتطلبات الرأسمالية ، وأهمها تداول رأس المال وتراكمه . وبالتالي فإن الشكل المكاني للمدينة ، من خلال تقليل تكاليف الإنتاج غير المباشرة وتكاليف الدورة الدموية والاستهلاك ، وما يسرع دوران رأس المال ، مما يؤدي إلى تراكم أكبر . دور هام آخر للمدينة ، وفقاً للنظرية البنوية ، هو توفير الظروف اللازمة لإدامة القاعدة الاقتصادية . باختصار ، يستلزم ذلك إعادة الإنتاج الاجتماعي للعلاقة بين العمل ورأس المال ، وبالتالي تحقيق استقرار الهيكل الاجتماعي المرتبط . أحد جوانب ذلك هو إدامة علاقات الطبقة الاقتصادية من خلال العمليات البيئية ، وخاصة تطوير مجموعة متنوعة من الضواحي مع الوصول التفاضلي إلى أنواع مختلفة من الخدمات والمرافق والموارد .

فدور الحكومة مهم بشكل خاص في هذا الصدد بسبب سيطرتها على أنماط وشروط توفير المدارس والسكن والتسوق والمرافق الترفيهية وطائفة كاملة من الاستهلاك الجمعي . وعلاوة على ذلك ، يمكن القول أيضاً أن الحضرية توفر بيئة الأحياء السكنية المميزة التي يستمد منها الأفراد العديد من عادات الاستهلاك والقواعد الأخلاقية والقيم والتوقعات . والتجانس الناتج عن تجارب الحياة داخل الأحياء السكنية المختلفة يعزز الميل نسبياً إلى المجموعات الاجتماعية الدائمة الظهور داخل هيكل دائم نسبياً من التمايز السكني .

إن تقسيم البروليتاريا إلى مجتمعات مميزة قائمة على المجتمعات المحلية من خلال عملية التمايز السكني يعمل أيضاً على تقنين الوعي الطبقي والتضامن مع تعزيز السلطة التقليدية لمجموعات النخبة ، وهو ما يعزز أيضاً القوة الرمزية للبيئة العمرانية . باختصار ، تعد المدينة تعبيراً عن الرأسمالية وسيلة لاستمرارها . لقد حان الوقت لتحقيق النتائج في المدن . وكثيراً ما تكون هذه هي مصالحي "الائتلافات المؤيدة للنمو" التي يجمعها رواد الأعمال السياسيون من أجل التوصل إلى حلول ملموسة لمشاكل معينة . النقطة المهمة حول نظرية النظام هي أن القوة لا تتدفق تلقائياً ولكن يجب اكتسابها بنشاط . في سياق إعادة الهيكلة الاقتصادية والتغيير الحضري ،

يبحث مسؤولو المدينة عن تحالفات ، كما يقال ، من شأنها أن تعزز قدرتهم على تحقيق نتائج سياسية واضحة .

تشكل هذه التحالفات بين الموظفين العموميين والجهات الفاعلة الخاصة أنظمة تعتمد من خلالها الإدارة على السلطة الرسمية بدرجة أقل من الاعتماد على الترتيبات المنظمة وعقد الصفقات . مع تكثيف التغيير الاقتصادي والاجتماعي في مدينة "ما بعد الصناعة" ، لقد تمت إضافة انقسامات اجتماعية سياسية جديدة - خضراء ، جمهرة ، شعبية ، ليبرالية - إلى الانقسامات التقليدية القائمة على العرق والجنس ، بحيث أصبحت هذه الأنظمة أكثر تعقيداً ، وربما أكثر ثقلًا . وفي الوقت نفسه ، فإن نطاق ومدى إعادة الهيكلة الاقتصادية يعينان أن التنافس الأكبر على استثمارات التنمية الاقتصادية بين البلديات قد أنشأ ديناميكية جديدة حيث خفت حدة الصراع السياسي داخلها . مثل هذه الاعتبارات تتطلب أن نلقي نظرة أوسع على السياسة الحضرية.

### التفسيرات البنوية للاقتصاد السياسي المدن المعاصرة

تحول العديد من العلماء إلى النظريات البنوية للاقتصاد السياسي استجابة للحاجة إلى ربط الهيكل المكاني الحضري بمؤسسات المجتمع الحضري . في مستواها الأساسي ، فإن النظريات البنوية للاقتصاد السياسي ترى أن جميع الظواهر الاجتماعية مرتبطة بطريقة الإنتاج السائدة التي نوقشت سابقاً . هذه هي القاعدة الاقتصادية المادية التي يستمد منها كل شيء آخر - البنية الاجتماعية . من الناحية التاريخية ، فإن القاعدة الاقتصادية هي نتاج عملية جدلية يتم فيها إسقاط الأيديولوجية السائدة أو "أطروحة" أنماط الإنتاج المتعاقبة بواسطة قوى متناقضة ("التناقض") ، وبالتالي إحداث تحول في المجتمع إلى مرحلة أعلى من التطور : من قبيلة الكفاف إلى الإقطاعية إلى الرأسمالية وفي النهاية ، كما يعتقد ماركس ، إلى الاشتراكية . الأساس في المجتمع الغربي الذي يمكننا أن نرى فيه فكرة جدلية المكان الاجتماعية بأوسع مفاهيمها . وفي الوقت نفسه ، من المعترف به أيضاً أن هيكل المدينة يعكس ويدمج العديد من التناقضات في المجتمع الرأسمالي ، مما يؤدي إلى احتكاك وصراع محلي . ويكثف هذا الأمر نظراً لأن المشهد الاقتصادي للمدينة يتغير باستمرار استجابة لـ "الفوضى الخلاقة" لحملة رأس المال نحو تكديس الأرباح . يتم تطهير الأحياء السكنية لإفساح المجال لتطوير المكاتب الجديدة ؛ ويؤدي عدم الاستثمار في مساكن مستأجرة من القطاع الخاص إلى تفكك مجتمعات المدينة الداخلية ؛ إن تحول رأس المال إلى استثمارات أكثر ربحية في الإسكان الخاص يؤدي إلى توسيع الضواحي ؛ وهلم جرا.

هذا التمزيق المستمر وإعادة إنشاء وتحويل الترتيبات المكانية يؤدي إلى نزاع محلي بطرق عدة . فرأس المال الكبير يتعارض مع رأس المال الصغير في شكل تجارة التجزئة ومطوري العقارات والشركات الصغيرة . وفي الوقت نفسه ، ينشأ الصراع محلياً بين الرأسماليين (كبيرهم وصغيرهم) ، وأولئك الذين يحصلون على قيم الاستخدام والتبادل الهامة من الترتيبات المكانية الحالية . وهذا يشمل الصراع على طبيعة وموقع التنمية الحضرية الجديدة ، وبشكل أكثر التجديد الحضري ، بناء الطرق ، الحفظ ، تقسيم الأراضي واستخدام الأراضي وما إلى ذلك : وعلى كامل الطيف ، في الواقع ، الشؤون الحضرية . إن معظم التحليلات البنوية للاقتصاد السياسي للمدن هي الفرضية الإضافية التي تنطوي على دور الدولة كعامل شرعي ، مما يساعد على الوفاء بمتطلبات الرأسمالية بطرق عدة . وتشمل هذه نزع فتيل السخط من خلال متابعة سياسات الرعاية الاجتماعية ، وتوفير بيئة مستقرة ويمكن التنبؤ بها للأعمال التجارية من خلال النظام القانوني والقضائي ، ونشر إيديولوجية تفضي إلى تشغيل وصيانة القاعدة الاقتصادية من خلال سيطرتها واختراقها وكالات التواصل الاجتماعي مثل النظام التعليمي والقوات المسلحة والخدمة المدنية .

يجب أن نتذكر النقد الكبير للنظرية البنوية - أنه لا يعطي اعترافاً كافياً لتأثير الوكالة البشرية : نظراً إلى تصرفات الأفراد في النظرية البنوية بوصفها وظيفة مباشرة للهيكل

الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . وقد قيل ، أن هناك دوافعا بشرية عنصرية وعالمية واستجابات سلوكية تعطي الحياة والبنية للمدينة والتي يكون الناس قادرين على توليد ، بشكل مستقل ، الأفكار والسلوكيات الهامة . هذه الأفكار هي أساس نهج ما بعد البنيوية poststructuralist ومع ذلك ، فإن المساهمة الشاملة للنظرية البنيوية مهمة بشكل واضح . إنه يوفر استراحة واضحة للمفاهيم السابقة الأضيق للعلاقات الاجتماعية المكانية الحضرية وإطار نظري مرن لمجموعة واسعة من الظواهر .

### الدولة المحلية وجدلية المكان الاجتماعية

على الرغم من الأهمية الواضحة للحكومة المحلية - من حيث حجم الإنفاق على الخدمات العامة - لا توجد نظرية متطورة ومقبولة بشكل عام لسلوك وأهداف الحكومة المحلية ، أو "الدولة المحلية". في غضون ذلك ، فقد برز النقاش حول هذا السؤال ، ثلاثة مواقف رئيسية :  
١ أن الدولة المحلية هي جزء من الدولة الوطنية ، حيث تعمل كل منهما استجابةً للتوازن السائد للقوى الطبقيّة داخل المجتمع (النظرة "البنيوية") ؛

٢ أن الدولة المحلية يسيطر عليها المسؤولون ، وأن أهدافهم وقيمهم حاسمة في تحديد نتائج السياسة (وجهة نظر "الإدارة") ؛

٣ أن الدولة المحلية هي أداة لنخبة رجال الأعمال (وجهة نظر "العازف"). لقد ولدت وجهة النظر الإدارية (وتسمى أيضًا الإدارة) اهتمامًا ودعمًا واسع النطاق ، ومن الواضح أن التركيز على أنشطة أيديولوجية صانعي القرار المحترفين يمكن أن يسهم كثيرًا في فهم العمليات المكانية الحضرية الاجتماعية . ومع ذلك ، فإن النهج الإداري لا يمنح الاعتراف الكافي لتأثير النخب ومجموعات الضغط المحلية أو القيود الاقتصادية والسياسية . بسبب أوجه القصور هذه ، تم تركيز الانتباه مؤخرًا على المواقف البنيوية والعازلة ، وكلاهما يشتركان في وجهات نظر معينة . حيث لا يختلف الرأي البنيوي عن وجهة نظر العرفي كثيرًا في تحديد وظائف الدولة كما هو الحال في الأسئلة لمن أو لماذا تعمل وظائف ، سواء كانت فئة متحيزة ، ومدى انعكاسها على القوى السياسية الخارجية .

### نظرية التنظيم والحكم الحضري

وقد حاول بعض المنظرين التوفيق بين عناصر من النماذج الثلاثة - إداري ، بنيوي ومفيد . وهذا بدوره أدى إلى اقتراح أن النهج التنظيمي يوفر الإطار الأنسب لفهم الدولة المحلية . تستند نظرية التنظيم إلى مفهوم الأنظمة المتعاقبة للتراكم التي تمثل أشكالًا تنظيمية معينة من الرأسمالية حول دور الدولة المحلية . يمكن تلخيصها من حيث ثلاث وظائف واسعة :

١ تسهيل الإنتاج الخاص وتراكم رأس المال (من خلال ، على سبيل المثال ، توفير البنية التحتية الحضرية ؛ من خلال عمليات التخطيط التي تسهل الجوانب المكانية لإعادة الهيكلة الاقتصادية ؛ من خلال توفير التعليم التقني ؛ ومن خلال "تراكم الطلب" ، من خلال الأشغال العامة العقود ، وما إلى ذلك ، وبما يجلب الاستقرار والأمن إلى الأسواق) ؛

٢ تسهيل استنساخ قوة العمل من خلال الاستهلاك الجمعي (من خلال ، على سبيل المثال ، الإسكان المدعوم) ؛

٣ تسهيل الحفاظ على النظام الاجتماعي والتماسك الاجتماعي (من خلال ، على سبيل المثال ، الشرطة وبرامج الرعاية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية و "وكالات الشرعية" مثل المدارس وبرامج المشاركة العامة). (الفوردية على سبيل المثال Fordism ) ، مع أنماط وهيكل مميزة للتنظيم الاقتصادي ، وتوزيع الدخل والاستهلاك الجمعي . يقوم كل نظام من هذا القبيل بتطوير طريقة مرافقة للتنظيم وهي عبارة عن مجموعة من الأشكال الهيكلية (السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية) والترتيبات المؤسسية التي تحدد قواعد اللعبة للسلوك الفردي والجماعي .

وهكذا فإن أسلوب التنظيم يعبر عن العلاقات الاجتماعية الأساسية ويعمل على إعادة إنتاجها . كما أنه يعمل على توجيهه واستيعاب التغيير داخل الاقتصاد السياسي ككل . في هذا السياق ، يمكن عد الدولة المحلية ككائن وعامل التنظيم ، مؤسسة شبه مستقلة يتم تنظيمها في حد

ذاتها بحيث يمكن استخدام استراتيجياتها وهياكلها للمساعدة في إقامة علاقات اجتماعية وسياسية واقتصادية جديدة داخل الفضاء الحضري .

واحدة من أهم المفاهيم المستوحاة من اللوائح التنظيمية في السنوات الأخيرة هي فكرة الحكم . يستخدم المصطلح للإشارة إلى التحول عن السيطرة الحكومية المباشرة على الاقتصاد والمجتمع عبر البيروقراطيات الهرمية نحو السيطرة الحكومية غير المباشرة عبر المنظمات غير الحكومية المتنوعة . الحجة هي أن الحكم جزء من التحول نحو طريقة جديدة للتنظيم تملئها متطلبات النظام الجديد للتراكم الفوردي . يتميز هذا النظام الجديد بالابتكار المستمر لتحقيق القدرة التنافسية العالمية عبر وفورات منتجات الحجم المتخصصة . يُقال إن هذا النهج ضروري للتعبير عن تشعب الأسواق الجماعية وعجز الدول عن الانخراط في السياسات الكينزية لإدارة الطلب في جهاز مالي عالمي محررا من القيود ومسؤوليات الخدمة الجماعية سابقا يتحملها القطاع العام ، وتدار خارج السياسة الديمقراطية التقليدية ، ولكن يسيطر عليها بطرق رسمية وغير رسمية . ففي مقاطعة لوس أنجلوس ، عثر وولش على أكثر من ٨٥٠٠ هيئة تطوعية بما في ذلك منظمات الأحياء المحلية والهيئات والمؤسسات الكبيرة . وتراوح نطاق أنشطتها بين الرعاية الاجتماعية والفنون ، وبلغ إجمالي إنفاقها نسبة مذهلة بلغت ٦٠ ٪ من نصيب الفرد من النفقات البلدية على الخدمات العامة . وفي المملكة المتحدة ، كان التحول نحو التعاقد مع الخدمات يعني أن العديد من وظائف الرعاية الاجتماعية يتم تمويلها الآن من قبل القطاع العام ولكن يتم تقديمها من قبل مؤسسات القطاع الخاص . وغالبا ما يطلق على هذا التحول نحو مجموعة متنوعة من مقدمي الخدمات بنظام التعددية الاجتماعية . يتطلب ذلك وضعًا جديدًا للتنظيم تخضع فيه مصالح الرفاه الاجتماعي لمصالح الأعمال . وقد تطلب هذا بدوره التحايل على العديد من المؤسسات الديمقراطية التقليدية مثل الحكومة المحلية التي يُنظر إليها على أنها مقاومة للأجندة الجديدة لتخفيضات الرفاهية الاجتماعية والمرونة والشراكات بين القطاعين العام والخاص . بالإضافة إلى ذلك ، فإن الحوكمة لديها ما تم تشجيعه بالنقد النيوليبرالي الواسع للقطاع العام ، والذي يرى أن البيروقراطيات العامة غير فعالة بطبيعتها وتسعى إلى تحقيق الذات . ففي مجال الرعاية الاجتماعية ، كان الحكم يعني التحول نحو الاستخدام المتزايد لمجموعة متنوعة من الهيئات التطوعية والخيرية .

### إعادة تعريف الجنسية

أحد العناصر الرئيسية لإعادة تشكيل أنشطة الدولة حول البرامج الجديدة للقدرة التنافسية والابتكار والمرونة هو إعادة تكوين مفاهيم المواطنة . يعكس هذا التحول التأثير المتزايد للتقاليد الفكرية الأوروبية القارية في مجال الرفاهية الاجتماعية . على عكس التقليد الذي تم تأسيسه في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في القرن التاسع عشر (والذي كان متجذرا في أفكار المجتمع باعتباره أكثر من مجرد مجموعة من الأفراد المنفصلين) ، فإن النهج الأوروبي يتصور المجتمع كمجتمع جمعي مرتبط معا في عقد متبادل بالتزامات وكذلك الحقوق . لذلك تم توسيع مفهوم المواطنة بحيث يتجاوز نطاق الاستحقاقات ليشمل المنافع لتشمل الالتزامات المتبادلة بهدف الاعتماد على الذات والعمل المدفوع الأجر . ترتبط هذه الاستراتيجية ، التي تنتشر في جميع أنحاء العالم الغربي ، بمفاهيم "العمل" . قد يجادل المتهمون بأن هذه النسخة الجديدة من المواطنة هي ببساطة وسيلة لتوفير ميزانيات الرعاية الاجتماعية عن طريق إكراه الناس غير المناسبين على العمل . ومع ذلك ، فإن التركيز الجديد على الإقصاء الاجتماعي يعترف بأن المواطنة تنطوي على أكثر من مجرد عوامل مادية وتشمل أيضا حواس الانتماء والتمكين الديمقراطي . فعلى السياسيين حسب رأي هارفي :-

(١) يجب عليهم أن يواجهوا مباشرة مشكلة إنشاء أشكال من التنظيم الاجتماعي والسياسي ونظم الإنتاج والاستهلاك التي تقلل من استغلال القوى العاملة في مكان العمل والمعيشة .

- ٢) يجب عليهم مواجهة ظاهرة التهميش بأسلوب غير أبوي وإيجاد طرق للتنظيم والعنف داخل سياسات التهميش بحيث تحرر الجماعات الأسيرة من هذا الشكل المميز من الاضطهاد .
- ٣) يجب عليهم تمكين المظلومين بدلاً من حرمانهم من الوصول إلى السلطة السياسية والقدرة على الانخراط في التعبير عن الذات .
- ٤) يجب أن يكونوا حساسين لقضايا الإمبريالية الثقافية والسعي ، بطرق متنوعة ، للقضاء على الموقف الإمبريالي في تصميم المشاريع الحضارية وأنماط الاستشارات الشعبية .
- ٥) يجب عليهم البحث عن أشكال غير اجتماعية وغير عسكرية للرقابة الاجتماعية لاحتواء المستويات المتزايدة من العنف المؤسسي دون تدمير قدرات التمكين والتعبير عن الذات .
- ٦) يجب عليهم أن يدركوا أن العواقب البيئية اللازمة لجميع المشاريع الاجتماعية لها آثار على الأجيال المقبلة وعلى الشعوب البعيدة ، وأن تتخذ خطوات لضمان التخفيف المعقول من الآثار السلبية . كما يدرك هارفي ، هذا ما يزال يترك الكثير بالنسبة لنا لنكافح في تفسير الجغرافيا الأخلاقية للمدن المعاصرة . تتطلب جغرافية العالم الواقعي النظر في جميع أبعاد العدالة الاجتماعية الستة بدلاً من تطبيقها بمعزل عن بعضها البعض ؛ وهذا يعني تطوير بعض الشعور بالإجماع على الأولويات واكتساب بعض العقلانية في التعامل مع الاضطهاد في مكان محدد والسياق .

### العدالة الاجتماعية في المدينة

قضايا المواطنة ، الأبوية ، العنصرية ، الاستهلاك الجمعي ، القانون ، الدولة والمجتمع المدني التي تمت مراجعتها آنفا ، تثير بطريقة أو بأخرى مسألة العدالة الاجتماعية في المدينة . يعترف ديفيد هارفي ، الذي يتبع إنجلز ، أن مفاهيم العدالة لا تختلف فقط مع الزمان والمكان ، ولكن أيضاً مع الأشخاص المعنيين . ويترتب على ذلك أنه من الضروري دراسة الأسس المادية والمعنوية لإنتاج عوالم الحياة التي تنشأ منها مفاهيم متباينة للعدالة الاجتماعية . ومن المفيد توضيح بعض المفاهيم والمبادئ الأساسية فيما يتعلق بالعدالة الاجتماعية : لن يتمكن أي طالب في الجغرافيا الاجتماعية من تجنب المواجهة مع معضلات العدالة الاجتماعية - الأخلاقية (أو النظرية) لفترة طويلة .

كما يشير هارفي ، فالعديد من مفاهيم العدالة الاجتماعية متنافسة ، من بينها : رأي القانون الإيجابي (أن العدالة هي ببساطة مسألة قانونية) ؛ النظرة النفعية (تسمح لنا بالتمييز بين القانون الصالح والشر) ؛ وجهة نظر الحقوق الطبيعية (أنه لا يوجد قدر أكبر من المنفعة لعدد أكبر يمكن أن يبرر انتهاك بعض الحقوق غير القابلة للتصرف). إن فهم هذه المفاهيم بشكل واضح وفهم "الجغرافيا الأخلاقية" لمدن ما بعد الصناعة ومجتمعات ما بعد الحداثة (التي تحتوي على مجموعات اجتماعية ثقافية مجزأة ومجموعة متنوعة من الحركات الاجتماعية ، وكلها حريصة على التعبير عن تعريفاتها الخاصة للعدالة الاجتماعية) هي مهمة يجدها هارفي تمثل التحدي . بعد أن تصارع مع القضايا الأساسية منذ كتابة المؤثرات الهائلة المجلد الخاص بالعدالة الاجتماعية والمدينة ، الذي نشره في عام ١٩٧٣ ، يتجنب هارفي المهمة غير المثمرة المتمثلة في التوفيق بين المطالبات المتنافسة ومفاهيم العدالة الاجتماعية في سياقات مختلفة .